# تعقبات الإمام الذَّهَبي
# على الحافظ السُلَيماني
# في كتاب "ميزان الاعتدال"

جمعًا، ودراسة

**إعداد الباحث/ خالد حسن الشاعر**

**دكتوراه في الحديث الشريف وعلومه**

**جامعة الأزهر الشريف**

# تعقبات الإمام الذَّهَبي على الحافظ السُّلَيماني في كتاب "ميزان الاعتدال" جمعًا، ودراسة

**خالد حسن الشاعر**

**مديرية أوقاف البحيرة – البحيرة – مصر**

**البريد الإلكتروني** : khaled191081@yahoo.com

**الملخص :**

يشتمل البحث على مقدمة، وفصلين، وخاتمة، وفهارس. واشتمل الفصل الأول على التعريف بالحافظ السليماني، وكتابه في نقد الرجال، وفيه – أيضًا– التعريف بالإمام الذهبي وكتابه ميزان الاعتدال. وفي هذا الفصل – أيضًا– تعريف التعقب في اللغة والاصطلاح. وأما الفصل الثاني؛ ففيه التعقبات التي تعقبها الإمام الذهبي في كتاب "ميزان الاعتدال" على الحافظ السليماني. وتشتمل على ذكر الرواة الذين تعقبهم الإمام الذهبي على الحافظ السليماني مع ذكر نص التعقب كاملًا من "ميزان الاعتدال"، ودراسة هذه الأقوال، ثم ذكر النتيجة التي توصلت إليها.

والمواضع التي وقفت عليها عددها تسعة مواضع تعَقبَ فيها الإمام الذهبي على الحافظ السليماني. ثم بعد ذلك تأتي الخاتمة، وفيها نتائج البحث وثمرته، وينتهي البحث بالفهارس.

**الكلمات المفتاحية:** تعقب – الذهبي – السليماني – الرواة

**Traces of Imam Al-Dhahabi on Al-Hafiz Al-Sulaymani in the book "The Balance of Ethics" collected, and a study**

Khaled Hassan Al Shaer
Directorate of Awqaf Beheira - Beheira - Egypt
Email: khaled191081@yahoo.comE-mail :

**Abstract :**

The research includes an introduction, two chapters, a conclusion, and indexes. The first chapter included an introduction to hafiz sulaymani, and his book on criticism of men, and in it - also - the definition of imam al-dhahabi and his book the balance of moderation. Also in this chapter, the definition of tracking in language and convention. As for the second chapter; it includes the tracts that imam al-dhahabi followed in the book "the balance of moderation" by al-hafiz sulaymani. It includes mentioning the narrators who were tracked by imam al-dhahabi to al-hafiz al-sulaymani with mentioning the entire text of the tracing from the "balance of moderation", studying these sayings, and then mentioning the result you have reached. And the places on which the number stood is nine, in which imam al-dhahabi was traced to al-hafiz sulaymani. Then comes the conclusion, and it contains the results of the research, and the search ends with indexes.

**Keywords**: tracking - golden - al-Sulaimani - narrators

## مقدمة

الحَمْدُ للهِ ربِّ العَالَمِينَ، الذي أَبَانَ الطَّرِيقَ لِلسَّالِكِينَ، وَأَوْضَحَ السَّبِيلَ لِلْمُفْلِحِينَ، وَأَقَامَ الحُجَّةَ عَلَى النَّاسِ أَجْمَعِينَ.

وَالْصَّلَاةُ وَالْسَّلَامُ عَلَى خَيْرِ الْأَنَامِ، وَلَبِنَةِ التَّمَامِ، وَمِسْكِ الْخِتَامِ؛ فهو خَيْرُ الْأَنْبِيَاءِ مَقَامًا، وَأَصْدَقُهُمْ كَلَامًا، صلى الله عليه وآله، وأصحابه، وَالتَّابِعِينَ؛ أما بعد...

فالتعقب فن قديم بدأ في عصر الصحابة ي؛ فأم المؤمنين السيدة عائشة ل لها تعقبات واستدراكات على بعض الصحابة، وقد جمعها الزركشي في كتابه (الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة)، وكذا تعقب الصحابة بعضهم بعضًا.

وإذا وقع الخطأُ والاستدراك مِنْ كبار الطبقة الأولى، فمِنْ باب أولى أن يَقَعَ ممَّن دونهم.

قال الإمام مسلم /: «... فَلَيْسَ من ناقل خبر وحامل أثر من السّلف الماضين الى زَمَاننَا وإن كَانَ من أحفظ النَّاس وأشدهم توقيًا وإتقانًا لما يحفظ وينقل الا الْغَلَط والسهو مُمكن فِي حفظه وَنَقله... »[1]

وقال التِّرْمِذي /: «وإنما تفاضَلَ أهلُ العلم بالحِفْظِ والإتقانِ والتثبيتِ عند السماع، مع أنه لم يَسْلَمْ من الخطأ والغلط كبيرُ أحدٍ من الأئمَّة، مع حفظهم»[2].

وقال الذهبي / في ترجمة "هشام بن عروة":

«فَأَرِنِي إِمَاماً مِنَ الكِبَارِ سَلِمَ مِنَ الخَطَأِ وَالوَهمِ فَهَذَا شُعْبَةُ، وَهُوَ فِي الذِّرْوَةِ، لَهُ أَوهَامٌ، وَكَذَلِكَ مَعْمَرٌ، وَالأَوْزَاعِيُّ، وَمَالِكٌ – رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِم –».[3]

وفي ترجمة "عبدالله بن عثمان" الملقب بعَبْدَان: «حَافِظٌ صَدُوْقٌ، وَمَنِ

(١) التمييز لمسلم (ص: ١٧٠)

(٢) العلل الصغير للترمذي (ص: ٧٤٦)

(٣) سير أعلام النبلاء (٦/ ٣٦)

الَّذِي يَسْلَمُ مِنَ الوَهمِ؟!».[١]

وفي ترجمة "العُزَيرِيُّ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بنُ عُزير السِّجِسْتَانِيّ" ذكر وَهَمًا وقع للدَّارَقُطْني، وعبدالغني بن سعيد، والخطيب البغدادي، وابن ماكولا، ثم قال: «فبَعْدَ هؤلاءِ الأعلامِ من يَسْلَمُ من الوَهَمِ؟!» .[٢]

وقد عقَدَ ابنُ مُفْلِحٍ فصلاً في "الآداب الشرعية" بعنوان: «فَصْلٌ في خطأ الثقات، وكونِهِ لا يَسْلَمُ منه بشر».[٣]

ومن الأئمة الذين عنوا بالتعقبات، وبرعوا فيها، ونثروها في مصنفاتهم: الإمام الذهبي، وقد انتقيت من هذه التعقبات تعقباته في كتابه "ميزان الاعتدال" على الحافظ أبي الفضل السليماني.

**أهمية البحث**

جمع تعقبات الإمام الذهبي على الحافظ أبي الفضل السليماني في نقد الرواة، ومعرفة الراجح والمرجوح منها.

التعرف على منهج العلماء السابقين في النقد والتعقب، وإبراز أدبهم وورعهم في نقدهم وتعقبهم بعيدًا عن التعصب والهوى.

بيان أهمية التعقبات وأثرها في بناء الملكة النقدية لدى علماء الحديث.

إظهار دقة الحافظ الذهبي في بيان تلك التعقبات.

**الدراسات السابقة**

كتب كثير من الباحثين في تعقبات الإمام الذهبي على أئمة الجرح والتعديل في كتابه "ميزان الاعتدال"، ومنها: تعقبات الحافظ الذهبي على الإمام ابن حبان في ميزان الاعتدال – للباحثة/ منى محمود إبراهيم محمد مدرس بقسم الحديث وعلومه – كلية الدراسات الإسلامية والعربية – فرع البنات – القاهرة.

ومنها: تعقبات الحافظ الذهبي في كتابه "ميزان الاعتدال" على الإمام

(١) سير أعلام النبلاء (١٤/ ١٧٢)

(٢) سير أعلام النبلاء (١٥/ ٢١٧)

(٣) الآداب الشرعية والمنح المرعية لابن مفلح (٢/ ١٤٥)

أبي حاتم – للدكتور/ أحمد علوان نوري – جامعة تكريت – كلية العلوم الإسلامية.

ولكني لم أجد شيئًا من الدراسات السابقة حول تعقبات الإمام الذهبي على الحافظ السليماني.

**منهج البحث**

اقتضت طبيعة البحث اتباع المنهج الاستقرائي، وذلك باستقراء جميع المواضع التي تعقب فيها الإمام الذهبي على الحافظ السليماني، ثم استخدام المنهج التحليلي النقدي، للوصول إلى القول الراجح.

- **المنهج في تخريج الأحاديث، ودراسة الأسانيد:**

تخريج الأحاديث الواردة في البحث، وعزوها إلى مصادرها الأصلية.

دراسة أسانيد الأحاديث المتعلقة بالدراسة، وذلك بالترجمة للرواة بذكر اسم الراوي، وكنيته، ولقبه، وتاريخ وفاته أو طبقته، وذكر أقوال علماء الجرح والتعديل، ثم بيان الراجح من حاله.

الحكم على الأسانيد كل على حدة، ثم على الحديث بمجموع طرقه.

- **المنهج في دراسة التعقبات: –**

ترتيب التراجم حسب ترتيب الإمام الذهبي في كتابه: "ميزان الاعتدال".

نقل النص كاملًا شاملًا قول الحافظ السليماني؛ وتعقيب الإمام الذهبي عليه، وذلك من كتاب "ميزان الاعتدال".

الترجمة للراوي موضع الدراسة ترجمة شاملة على النحو الذي أوردته في المنهج في تخريج الأحاديث، ودراسة الأسانيد.

مناقشة قول السليماني، وتعقب الذهبي له، مع بيان من وافق الذهبي في تعقبه إن وُجِد.

**•خطة البحث**

**تشتمل الخطة على مقدمة، وفصلين، وخاتمة، وفهارس.**

- **أما المقدمة ففيها:** أهمية البحث – منهج البحث – خطة البحث.
- **وأما الفصل الأول ففيه ثلاثة مباحث:**

**المبحث الأول:** التعريف بالحافظ السليماني، وكتابه في نقد الرجال، وفيه مطلبان:

**المطلب الأول:** التعريف بالحافظ السليماني.

**المطلب الثاني:** التعريف بكتاب السليماني.

**المبحث الثاني:** التعريف بالإمام الذهبي وكتابه ميزان الاعتدال، وفيه مطلبان:

**المطلب الأول:** التعريف بالإمام الذهبي.

**المطلب الثاني:** التعريف بكتاب ميزان الاعتدال.

**المبحث الثالث:** تعريف التعقب في اللغة والاصطلاح.

- **وأما الفصل الثاني؛ ففيه التعقبات التي تعقبها الإمام الذهبي في كتاب "ميزان الاعتدال" على الحافظ السليماني.**

وتشتمل على ذكر الرواة الذين تعقبهم الإمام الذهبي على الحافظ السليماني مع ذكر نص التعقب كاملًا من "ميزان الاعتدال"، ودراسة هذه الأقوال، ثم ذكر النتيجة التي توصلت إليها.

والمواضع التي وقفت عليها عددها تسعة مواضع تعَقبَ فيها الإمام الذهبي على الحافظ السليماني.

- **الخاتمة والنتائج: وفيها نتائج البحث وثمرته.**
- **الفهارس، وفيها:**

١–فهرس الآياتِ القرآنيَّة.

٢–فهرس الأحاديثِ النَّبَوِيَّة.

٣– فهرس الأعلامِ، والرواة.

٤–المصادر والمراجع.

## الفصل الأول

### وفيه ثلاثة مباحث:-

- المبحث الأول: التعريف بالحافظ السليماني، وكتابه في نقد الرجال، وفيه مطلبان:
  - المطلب الأول: التعريف بالحافظ السليماني.
  - المطلب الثاني: التعريف بكتاب السليماني.
- المبحث الثاني: التعريف بالإمام الذهبي وكتابه ميزان الاعتدال، وفيه مطلبان:
  - المطلب الأول: التعريف بالإمام الذهبي.
  - المطلب الثاني: التعريف بكتاب ميزان الاعتدال.
- المبحث الثالث: تعريف التعقب في اللغة والاصطلاح.

**المبحث الأول: التعريف بالحافظ السليماني، وكتابه في "أسماء الرجال"، وفيه مطلبان:**

**▪المطلب الأول: التعريف بالحافظ السليماني.**

**هو:** أحمد بْن عليّ بْن عَمْرو بن حَمْدِ بن إبراهيم بن يوسف بن عنبر، الحافظ؛ أبو الفضل السُليماني البِيكنْدِيّ – بِكَسْر الْبَاء الموحّدة وَسُكُون الْيَاء آخر الْحُرُوف وَفتح الْكَاف وَسُكُون النُّون وَكسر الدَّال الْمُهْملَة – البخاريّ.

قَالَ ابن السَّمْعانيّ في كتاب "الأنساب": السُليماني نُسب إلى جدّه لأمّه أحمد بْن سُليمان البِيْكَنْديّ.(١)

**●مولده:**

وُلِدَ سَنَةَ إِحْدَى عَشْرَةَ وَثَلاَثِ مائَةٍ.(٢)

**●شيوخه:**

سَمِعَ محمد بْن حَمْدَوَيْهِ بْن سهل– وكان آخر من روى في الدنيا عنه– ، ومحمد بْن يعقوب الأصمّ، ومحمد بن صابر بن كاتب البخاري، ومحمد بْن إِسْحَاق الخُزاعي وصالح بْن زُهير البُخاريين، وعليّ بْن سختُويه وعليّ بْن إبراهيم بْن معاوية النَّيْسابوريّيْن، وعبد الله بْن جعفر بْن فارس الأصبهاني، وغيرهم.(٣)

**●تلاميذه:**

روى عنه أبو عبد الله الحاكم، وجعفر بن محمد المستغفري، وولده أبو ذر محمد بن جعفر، وجماعة من أهل تلك البلاد.(٤)

**●حفظه، وعلمه، وثناء العلماء عليه:**

نقل ابن الصلاح عن الحاكم قوله: كان يحفظ الحديث، ورحل فيه، وكان من الفقهاء الزهاد، ورأيته ببخارى على رسمه في طلب العلم، ومجالسة

(١) سير أعلام النبلاء (١٧/ ٢٠٠)، تاريخ الإسلام (٩/ ٧١)، الأنساب للسمعاني (٢/ ٤٠٥) و (٧/ ١٩٨)، اللباب لابن الأثير (١/ ١٩٩) و(١٣٢/٢)

(٢) سير أعلام النبلاء (١٧/ ٢٠٠)

(٣) سير أعلام النبلاء (١٧/ ٢٠١)، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٤/ ٤٢)

(٤) سير أعلام النبلاء (١٧/ ٢٠١)

الصالحين، ولزوم الجماعة.[١]

وقال ابن السمعاني: من الحفاظ المكثرين، ولم يكن له نظير في زمانه إسنادًا وحفظًا ودراية بالحديث وضبطًا وإتقانًا.[٢] وقال ابن عبد الهادي: الحافظ المعمَّر، شيخ ما وراء النهر[٣]، وقال الذهبي: الحافظ المحدِّث المعمَّر، شيخ ما وراء النهر.[٤]

وقال السبكي: وكان من الحفظ والإتقان وعلو الإسناد وكثرة التصانيف بمكان مكين، وقدر رفيع.[٥]

وقال ابن حجر: "حافظ متقن، كان يدري ما يخرج من رأسه". [٦]

**●مصنفاته:**

قال ابن السمعاني: لَهُ التّصانيف الكِبار، وكان يصنّف في كلّ جمعة شيئًا، ويدخل من بِيكَنْد إلى بُخارى، ويحدَّث بما صنَّف، وقال: وله أكثر من أربعمائة مصنف صغار على ما سمعت.[٧]

وذكر ياقوت أنه ألف كتابًا في شيوخه وذكر فيه ألف شيخ في باب الكذابين.[٨]

وقال ابن عبد الهادي: وجمع وصنف، وله عندي كتاب في أسماء الرجال فيه فوائد، وفيه أشياء لم يتابع عليها.[٩]

وقال الذهبي: وقفت له على تأليف في أسماء الرجال، وعلقت منه.[١٠]

---

(١) طبقات الفقهاء الشافعية لابن الصلاح (١/ ٣٥٥)، طبقات الشافعيين لابن كثير (ص: ٣٤٨)
(٢) الأنساب للسمعاني (٧/ ١٩٨)
(٣) طبقات علماء الحديث لابن عبدالهادي (٣/ ٢٣٤)
(٤) سير أعلام النبلاء (١٧/ ٢٠٠)
(٥) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٤/ ٤٢)
(٦) لسان الميزان (٥/ ٧٥٨)، ترجمة: محمد بن جرير الطبري.
(٧) الأنساب للسمعاني (٢/ ٤٠٥) و (٧/ ١٩٨)
(٨) معجم البلدان (١/ ٤٩٧، ٦٣٣)
(٩) طبقات علماء الحديث لابن عبدالهادي (٣/ ٢٣٤)
(١٠) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٠)

وذكر ابن السمعاني في "المنتخب من معجم شيوخه" كثيرًا من مصنفات الحافظ أبي الفضل السليماني؛ فقال: كُتُب أبي الفضل السليماني الحافظ البيكندي: كتاب التفسير، كتاب الرد على المعتزلة، كتاب الحلم، كتاب جامع العلوم، كتاب فضائل القرآن والمتعلمين، كتاب فضائل الفقهاء، كتاب فضل العلم، كتاب التقوى، كتاب السؤدد، كتاب التشهد، كتاب الصيام، كتاب الحث على اقتباس الحديث، كتاب العفو والتجاوز، كتاب الدعوات، كتاب شيوخ غنجار، كتاب عجائب الدنيا، كتاب صفة الدنيا، كتاب صفة النبي – صلى الله عليه وسلم –، كتاب قضاء الحوائج، كتاب تعبير الرؤيا، كتاب تغيير الأسامي، كتاب رؤية الله – تعالى –، كتاب الكسب، كتاب السرائر، كتاب أخبار موجزة، كتاب قيام الليل، كتاب كراهية القيام للناس، كتاب الكبار على الصغار، كتاب علو الأسانيد، كتاب نوادر المسندات، كتاب مسانيد النساك، كتاب طاعة أولي الأمر، كتاب فوائد فاتحة الكتاب، كتاب حديث المائدة، كتاب نقوش الخواتيم، كتاب فضائل بخارى، كتاب مناقب أبي حنيفة، كتاب مناقب الشافعي، كتاب مناقب سفيان الثوري، كتاب مناقب عبد الله بن المبارك، كتاب مناقب مالك بن أنس، كتاب مسند العشرة، كتاب فضائل العرب، كتاب فضائل علي – رضي الله عنه –، كتاب راحة الأرواح، كتاب العشق وذم العشق، كتاب تفضيل الأنبياء بعضهم على بعض، كتاب أنس المريدين، كتاب أنس العارفين، كتاب الخماسيات، كتاب الأربعين، كتاب علم المكنون، كتاب الاعتقاد والبراهين، كتاب المشاهير وحذف المناكير، كتاب الكنى والأسامي، كتاب شرف الفقر، كتاب المسلسلات، كتاب احتجاج الأغنياء على الفقراء، كتاب روضة الزهاد، كتاب النظم والتأليف، كتاب المرض، كتاب إثبات الطب، كتاب إثبات النجوم، كتاب آداب الولدان، كتاب علوم العترة، كتاب صلاة الضحى، كتاب فضائل أيام البيض، كتاب القراءات، كتاب الملاهي.[١]

(١) المنتخب من معجم شيوخ السمعاني (ص: ١٥٣٦)، التحبير في المعجم الكبير (٢/ ١٨٢)

**قلت: لم أقف على أيٍّ من مصنفاته.**

●**رحلته في طلب العلم:** قال السمعاني: رحل إلى العراق والشام وديار مصر، وقال – أيضًا–: كانت له رحلة إلى الآفاق.(١)

وقال السبكي: طوَّف البلاد، ورحل إلى الآفاق.(٢)

●**وفاته:** توفّي فِي ذِي الْقعدَة سنة أَربع وَأَرْبَعمِائَة، وله من العُمر ثلاثٌ وتسعون سنة.(٣)

**▪المطلب الثاني: التعريف بكتاب السليماني.**

لم أقف على كتاب السليماني الذي نقل منه الذهبي، وغاية ما توصلت إليه أن للرجل كتابًا في "أسماء الرجال"؛ قال عنه الذهبي: وقفت له على تأليف في أسماء الرجال، وعلقت منه.(٤)

وقال ابن عبد الهادي: له عندي كتاب في "أسماء الرجال" فيه فوائد، وفيه أشياء لم يتابع عليها.(٥)

والذي يظهر لي أن هذا الكتاب فيه بعض التعنت، والطعن على أئمة كبار، ويؤيد هذا قول الذهبي:

رَأَيْتُ لِلسُّلَيْمَانِيّ كِتَاباً فِيْهِ حَطٌّ عَلَى كِبَارٍ، فَلاَ يُسمَعُ مِنْهُ مَا شَذَّ فِيْهِ.(٦)

وقال في موضع آخر: ... هَذَا يَدُلُّ عَلَى زَعَارَّة(٧) السُّلَيمَانِي، وَغِلْظَتِهِ، الله يسَامحه.(٨)

وقد تقدم قول ابن عبدالهادي: ... وفيه أشياء لم يتابع عليها.

---

(١) الأنساب (٧/ ١٩٨)

(٢) طبقات الشافعية الكبرى (٤/ ٤٢)

(٣) الأنساب (٧/ ١٩٨)، سير أعلام النبلاء (١٧/ ٢٠١)

(٤) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٠)

(٥) طبقات علماء الحديث (٣/ ٢٣٤)

(٦) سير أعلام النبلاء (١٧/ ٢٠٢)

(٧) زَعَارَةٌ – بِالتَّخْفِيفِ –: أَي شَرَاسَةٌ وسُوءُ خُلُقٍ. لسان العرب (٤/ ٣٢٣)

(٨) سير أعلام النبلاء (١٥/ ٥٢٤)

وقد نص الحافظ ابن حجر على اسم الكتاب، وهو: "الضعفاء" ؛ فقال في ترجمة "الزبير بن بكار": "وقال أحمد بن علي السليماني في كتاب الضعفاء له كان منكر الحديث"(١).

**قلت: الذي يظهر لي أن الذهبي ذكر موضوع الكتاب فقال: (له كتاب في أسماء الرجال)؛ أما ابن حجر فقد ذكر اسمه فقال: (كتاب الضعفاء).**

**المبحث الثاني: التعريف بالإمام الذهبي وكتابه ميزان الاعتدال، وفيه مطلبان:**

**▪المطلب الأول: التعريف بالإمام الذهبي.**

**هو:** مُحَمَّد بن أَحْمد بن عُثْمَان بن قايماز بن عبد الله التركماني الأَصْل الفارقي(٢)، ثمَّ الدِّمَشْقِي الْحَافِظ؛ أَبُو عبد الله شمس الدّين الذَّهَبِيّ.(٣)

والذهبي نسبة إلى صناعة الذهب؛ فقد كان والده شهاب الدين أحمد بن عثمان يمتهن صناعة الذهب المدقوق، وقد برع بها وتميز، فعرف بالذهبي؛ قال الصفدي في ترجمة والده: برع في صناعة الذهب، وكان في يده مثل اللهب.(٤)

**●مولده:**

مولده في الثالث من ربيع الآخر سنة ثلاث وسبعين وستّمائة بدمشق.(٥)

**●شيوخه:**

تلقى الإمام الذهبي العلم عن كثير من الشيوخ بالسماع أو بالإجازة، فجمعهم في كتاب سماه: "معجم الشيوخ الكبير" وممن أجاز له: أبو زكريا بن الصَيرفي، وابن أبي الخير، والقطب بن أبي عَصْرون، والقاسم بن الإربلي، وطلب الحديث وله ثماني عشرة سنة، فسمع بدمشق من: عمر بن القواس،

(١) تهذيب التهذيب (٣/ ٣١٣)
(٢) نسبة إلى ميافارقين، اسم لمدينة من أشهر مدن ديار بكر. معجم البلدان (٧٠٣/٤)
(٣) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (٥/ ٦٦)
(٤) أعيان العصر وأعوان النصر للصفدي (١ / ٢٨٣)
(٥) الدرر الكامنة (٥/ ٦٦)

وأحمد بن هبة الله بن عساكر، ويوسف بن أحمد الغسْولي، وغيرهم. وببعلبك من: عبدالخالق بن علوان، وزينب بنت عمر بن كندي وغيرهما، وبمصر من: عيسى بن عبدالمنعم بن شهاب، وشيخ الإسلام ابن دقيق العيد، والحافظين أبي محمد الدمياطي وأبي العباس بن الظاهري وغيرهم، وبالإسكندرية من: أبي الحسن علي بن أحمد الغَارفي، وأبي الحسن يحيى بن أحمد بن الصواف وغيرهما، وبمكة من: التوزري وغيره، وبحلب من: سنقر الزيني، وغيره.(١)

**●تلاميذه:**

سمع منه الحافظ عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير صاحب التفسير، والحافظ زين الدين عبدالرحمن بن الحسن بن محمد السلامي، وصلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي، وشمس الدين أبو المحاسن محمد بن علي بن الحسن الحسيني الدمشقي، وتاج الدين أبو نصر، عبدالوهاب بن علي السبكي، وغيرهم الكثير.(٢)

**●حفظه، وعلمه، وثناء العلماء عليه:**

قال ابن كثير: الشيْخ الْحَافظ الْكَبير، مؤَرخ الإسْلَام، وَشَيْخ الْمحَدثينَ، شَمْس الدين أَبو عَبْدالله الذهَبيُّ، ختمَ به شيوخ الْحَديث وَحفاظه رَحمَه الله.(٣)

وقال الصفدي: حَافظ لَا يجاري وَلَافظ لَا يباري؛ أتقن الحَدِيث وَرِجَاله، وَنظر علله وأحواله، وَعرف تراجم النَّاس، وأزال الإبهام فِي تواريخهم، والإلباس من ذهن يتوقد ذكاؤه، وَيصِح إِلَى الذَّهَب نسبته وانتماؤه؛ جمع الْكثير ونفع الجم الْغَفِير وَأكْثر من التصنيف ووفر بالاختصار مُؤنَة التَّطْوِيل فِي التَّأْلِيف.(٤)

وقال تلميذه الحافظ الحسيني: الشيخ الإمام العلامة شيخ المحدثين قدوة

(١) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٩/ ١٠٠)
(٢) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٩/ ١٠٣)
(٣) البداية والنهاية (١٤ / ٢٦٠)
(٤) الوافي بالوفيات (٢/ ١١٤)

الحفاظ والقراء محدث الشام ومؤرخه ومفيده.[١]

وقال تاج الدين السبكي: وَأما أستاذنا أَبُو عبد الله فَبَصر لَا نَظِير لَهُ وكنز هُوَ الملجأ إِذا نزلت المعضلة إِمَامًا الوُجُود حفظا وَذهب الْعَصْر معنى ولفظا وَشَيخ الْجرْح وَالتَّعْدِيل وَرجل الرِّجَال فِي كل سَبِيل كَأَنَّمَا جمعت الْأمة فِي صَعِيد وَاحِد فنظرها ثمَّ أَخذ يخبر عَنْهَا إِخْبَار من حضرها.

قال: وَهُوَ الَّذِي خرجنَا فِي هَذِه الصِّنَاعَة وأدخلنا فِي عداد الْجَمَاعَة جزاه الله عَنَّا أفضل الْجَزَاء وَجعل حَظه من غرفات الْجنان موفر الْأَجْزَاء وسعده بَدْرًا طالعا فِي سَمَاء الْعُلُوم يذعن لَهُ الْكَبِير وَالصَّغِير من الْكتب والعالي والنازل من الْأَجْزَاء.[٢]

وقال السيوطي: حكي عن شيخ الإسلام أبي الفضل ابن حجر أنه قال: شربت ماء زمزم لأصل إلى مرتبة الذهبي في الحفظ، ولي تدريس الحديث بتربة أم الصالح وغيرها.[٣]

**●مصنفاته:**

ترك الإمام الذهبي مكتبة عظيمة من المصنفات التي هي المرجع في بابها، وعظمت الفائدة بهذه المؤلفات، وكتب لها القبول؛ قال الإمام الشوكاني في وصفها: وَجَمِيع مصنفاته مَقْبُولَة مَرْغُوب فِيهَا رَحل النَّاس لأَجلهَا وأخذوها عَنهُ وتداولوها وقرأوها وكتبوها فِي حَيَاته وطارت فِي جَمِيع بقاع الأَرْض وَله فِيهَا تعبيرات رائقة وألفاظ رشيقة غَالِبا لم يسْلك مسلكه فِيهَا أهل عصره وَلَا من قبلهم وَلَا من بعدهمْ، وَبِالْجُمْلَةِ فَالنَّاس فِي التَّارِيخ من أهل عصره فَمن بعدهمْ عِيَال عَلَيْهِ وَلم يجمع أحد فِي هَذَا الْفَنّ كجمعه وَلَا حَرَّره كتحريره. [٤]

(١) ذيل تذكرة الحفاظ للحسيني (ص: ٢٢)
(٢) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٩/ ١٠١)
(٣) ذيل طبقات الحفاظ للسيوطي (ص: ٢٣١)
(٤) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع (٢/ ١١١)

وقال الحافظ ابن حجر: وَرغب النَّاس فِي تواليفه، ورحلوا إِلَيْهِ بِسَبَبِهَا، وتداولوها قِرَاءَة ونسخًا وسماعًا.[١]

**ومن أشهر مصنفاته المطبوعة:**

١- "ميزان الاعتدال في نقد الرجال".

٢-"معجم الشيوخ الكبير".

٣-"سير أعلام النبلاء".

٤-"ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين".

٥-"تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق".

٦-"تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام".

٧-"تذكرة الحفاظ".

٨-"الموقظة في علم مصطلح الحديث".

٩-"المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاَعتزال".

١٠-"المغني في الضعفاء"،

١١-"المعين في طبقات المحدثين".

١٢-"العبر في خبر من غبر".

**●رحلته في طلب العلم:**

قال السبكي: فَسمع بِدِمَشْق من عمر بن القواس وَأحمد بن هبة الله بن عَسَاكِر ويوسف بن أَحْمد الغسولي وَغَيرهم، وببعلبك[٢] من عبد الْخَالِق بن علوان وَزَيْنَب بنت عمر بن كندي وَغَيرهمَا، وبمصر من الأبرقوهي وَعِيسَى بن عبد الْمُنعم بن شهَاب، وَشَيخ الْإِسْلَام ابْن دَقِيق العيد،

والحافظين أبي مُحَمَّد الدمياطي وَأبي الْعَبَّاس بن الظَّاهِرِيّ وَغَيرهم، وَلما

(١) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (٥/ ٦٧)

(٢) بَعْلَبَكُّ: بالفتح ثم السكون، وفتح اللام، والباء الموحدة، والكاف مشددة: مدينة يونانية قديمة تقع في سهل البقاع (لبنان) فيها آثار يونانية ورومانية. ينسب إليها جماعة من العلماء منهم تقي الدين أبو العباس المقريزي (نسبة إلى حي في المدينة يدعى حي المقارزة) . معجم البلدان (١/ ٤٥٣).

دخل إِلَى شيخ الْإِسْلَام ابْن دَقِيق الْعِيد وَكَانَ الْمَذْكُور شَدِيد التَّحَرِّي فِي الإسماع قَالَ لَهُ من أَيْن جِئْت؟ قَالَ: من الشَّام. قَالَ بِمَ تعرف؟ قَالَ: بالذهبي. قَالَ: من أَبُو طَاهِر الذَّهَبِيّ؟ فَقَالَ لَهُ: المخلص، فَقَالَ: أَحْسَنت، فَقَالَ: من أَبُو مُحَمَّد الْهِلَالِي؟ قَالَ: سُفْيَان بن عيينة. قَالَ: أَحْسَنت. اقْرَأ ومكنه من الْقِرَاءَة عَلَيْهِ حِينَئِذٍ إِذْ رَآهُ عَارِفًا بالأسماء، وَسمع بالإسكندرية من أبي الْحسن عَليّ بن أَحْمد الغرافي وَأبي الْحسن يحيى بن أَحْمد بن الصَّواف وَغَيرهمَا، وبمكة من التوزري وَغَيره، وبحلب من سنقر الزيني وَغَيره، وبنابلس من الْعِمَاد بن بدران.[١]

وقال الصفدي: وارتحل وَسمع بِدِمَشْق، وبعلبك، وحمص[٢]، وحماة[٣]، وحلب[٤]، وطرابلس[٥]، ونابلس[٦]، والرملة[٧]، والقاهرة، والحجاز، والقدس،... وَغَيرهَا.[٨]

**●وفاته:**

قال التاج السبكي: وَتُوُفِّيَ فِي لَيْلَةِ الاثْنَيْنِ ثَالِثِ ذِي الْقَعْدَةِ سنة ثمانٍ وأربعين وسبع مئة بِدِمَشْقَ، وَصُلِّيَ عَلَيْهِ عُقَيْبَ الظُّهْرِ مِنْ يَوْمِ الاثْنَيْنِ بِجَامِعِ

(١) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٩/ ١٠٢)

(٢) حِمْصُ: بالكسر ثم السكون، والصاد مهملة: المدينة المشهورة في وسط الإقليم السوري، وبها قبر خالد بن الوليد رضي الله عنه، وهي بين دمشق وحلب في نصف الطريق. معجم البلدان (٢/ ٣٠٢)، الموسوعة الجغرافية للعالم الإسلامي (٨٨٢/٤).

(٣) حَماةُ: بالفتح، مدينة كبيرة عظيمة، تقع على نهر العاصي. في وسط الجمهورية العربية السورية. معجم البلدان (٢/ ٣٠٠)، الموسوعة الجغرافية للعالم الإسلامي (٨٨٢/٤).

(٤) حَلَبُ: بالتحريك: مدينة عظيمة تقع شمال غرب سوريا على بعد ٣١٠ كم (١٩٣ ميلاً) من دمشق. معجم البلدان (٢/ ٢٨٢)، الموسوعة الجغرافية للعالم الإسلامي (٨٨٢/٤).

(٥) طُرَابُلُس: بضم الباء الموحدة واللام، والسين مهملة: مدينة مشهورة تقع على الساحل الشمالي للبنان. معجم البلدان (١/ ٢١٦)، الموسوعة الجغرافية للعالم الإسلامي (٧٥٨/٤).

(٦) نَابُلُسُ: بضم الباء الموحدة واللام، والسين مهملة. مدينة مشهورة بأرض فلسطين. تقع على بعد ٦٥كم شمال القدس. معجم البلدان (٥/ ٢٤٨)، الموسوعة الجغرافية للعالم الإسلامي (٥٤٦/٤).

(٧) الرَّمْلَةُ: واحدة الرّمل: مدينة عظيمة بفلسطين غَرْبَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ قُرْبَ السَّاحِلِ، وَهي تَحْتَ الِاحْتِلَالِ الْإِسْرَائِيلِيّ الْيَوْمَ. معجم البلدان (٣/ ٦٩)، معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية (ص: ١٨).

(٨) الوافي بالوفيات (٢/ ١١٦)

دِمَشْقَ، وَدُفِنَ بِمَقَابِرِ بَابِ الصَّغِيرِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَإِيَّانَا.[١]

**▪المطلب الثاني: التعريف بكتاب ميزان الاعتدال.**

يتضح من اسم الكتاب – ميزان الاعتدال في نقد الرجال – أنه كتاب في الجرح والتعديل، صنفه الحافظ الذهبي ، بعد كتاب" المغني في الضعفاء " وقد زاد في " الميزان " رجالَ لم يذكرهم في "المغني".

**منهج الإمام الذهبي في كتاب ميزان الاعتدال.**

**ـرتبه على حسب حروف المعجم، فقال:** ورتبته على حروف المعجم حتى في الآباء، ليقرب تناوله، ورمزت على اسم الرجل من أخرج له في كتابه من الأئمة الستة:

البخاري، ومسلم، وأبي داود، والنسائي، والترمذي، وابن ماجه برموزهم السائرة، فإن اجتمعوا على إخراج رجل فالرمز (ع)، وإن اتفق عليه أرباب السنن الأربعة فالرمز (عو).[٢]

**ـبَيَّن منهجه في إيراد الرواة؛ فقال:**

وفيه من تكلم فيه مع ثقته وجلالته بأدنى لين، وبأقل تجريح، فلولا أن ابن عدي أو غيره من مؤلفي كتب الجرح ذكروا ذلك الشخص لما ذكرته لثقته، ولم أر من الرأي أن أحذف اسم أحد ممن له ذكر بتليين ما في كتب الأئمة المذكورين، خوفاً من أن يتعقب عليّ، لا أني ذكرته لضعف فيه عندي، إلا ما كان في كتاب البخاري وابن عدي وغيرهما من الصحابة فإني أسقطهم لجلالة الصحابة، ولا أذكرهم في هذا المصنف، فإن الضعف إنما جاء من جهة الرواة إليهم.

وكذا لا أذكر في كتابي من الأئمة المتبوعين في الفروع أحدًا لجلالتهم في الإسلام وعظمتهم في النفوس، مثل أبي حنيفة، والشافعي، والبخاري، فإن

(١) معجم الشيوخ للسبكي (ص: ٣٥٤)

(٢) ميزان الاعتدال (١/ ٢)

ذكرت أحدًا منهم فأذكره على الإنصاف، وما يضره ذلك عند الله ولا عند الناس، إذ إنما يضر الإنسان الكذب، والإصرار على كثرة الخطأ، والتجري على تدليس الباطل، فإنه خيانة وجناية، والمرء المسلم يطبع على كل شيء إلا الخيانة والكذب.

وقد احتوى كتابي هذا على ذكر الكذابين الوضاعين المتعمدين قاتلهم الله، وعلى الكاذبين في أنهم سمعوا ولم يكونوا سمعوا، ثم على المتهمين بالوضع أو بالتزوير، ثم على الكذابين في لهجتهم لا في الحديث النبوي، ثم على المتروكين الهلكى الذين كثر خطؤهم وترك حديثهم ولم يعتمد على روايتهم، ثم على الحفاظ الذين في دينهم رقة، وفي عدالتهم وهن، ثم على المحدثين الضعفاء من قبل حفظهم، فلهم غلط وأوهام، ولم يترك حديثهم، بل يقبل ما رووه في الشواهد والاعتبار بهم لا في الأصول والحلال والحرام، ثم على المحدثين الصادقين أو الشيوخ المستورين الذين فيهم لين ولم يبلغوا رتبة الأثبات المتقنين، ثم على خلق كثير من المجهولين ممن ينص أبو حاتم الرازي على أنه مجهول، أو يقول غيره: لا يعرف أو فيه جهالة أو يجهل، أو نحو ذلك من العبارات التي تدل على عدم شهرة الشيخ بالصدق، إذ المجهول غير محتج به، ثم على الثقات الأثبات الذين فيهم بدعة، أو الثقات الذين تكلم فيهم من لا يلتفت إلى كلامه في ذلك الثقة، لكونه تعنت فيه، وخالف الجمهور من أولى النقد والتحرير، فإنا لا ندعى العصمة من السهو والخطأ في الاجتهاد في غير الأنبياء.[١]

والحافظ الذهبي في كتابه "ميزان الاعتدال" له تعقبات على كثير من علماء الجرح والتعديل غير السليماني؛ فقد تعقب الأزدي، والبخاري، والنسائي، وابن حبان، وابن عدي، وغيرهم؛ ففي ترجمة "أبان بن إسحاق المدني" قال: وقال أبو الفتح الأزدي: متروك.

قلت: لا يترك، فقد وثقه أحمد والعجلي، وأبو الفتح يسرف في الجرح،

(١) ميزان الاعتدال (١/ ٢-٣)

وله مصنف كبير إلى الغاية في المجروحين، جمع فأوعى، وجرح خلقا بنفسه لم يسبقه أحد إلى التكلم فيهم، وهو المتكلم فيه، وسأذكره في المحمدين.(١)

وفي ترجمة: "أحمد بن صالح المصري"؛ قال: أحمد بن صالح، أبو جعفر المصري الحافظ الثبت، أحد الأعلام، آذى النسائي نفسه بكلامه فيه.(٢)

وفي ترجمة "عمارة بن حديد"؛ قال: ولا يفرح بذكر ابن حبان له في الثقات، فإن قاعدته معروفة من الاحتجاج بمن لا يعرف.(٣)

**المبحث الثالث: تعريف التعقب في اللغة والاصطلاح.**

**●تعريف التعقب لغة:**

قال الزبيدي: تعقَّب الخَبَرَ: تَتَبَّعَه، وَيُقَال تَعَقَّبْتُ الأَمْرَ إِذَا تَدَبَّرْتَه، والتَعقُّبُ: التّدبُّر والنَّظرُ ثَانِيَة.(٤)

**●تعرف التعقب اصطلاحًا:**

لم أقف على تعريف دقيق لأحد من المتقدمين أو المتأخرين للتعقب، وأقرب ما وجدته ما في "معجم لغة الفقهاء"، التعقب: التتبع لإظهار الخلل أو الخطأ.(٥)

والذي يظهر لي أن التعقب هو: تتبع عالم لغيره لإظهار الخطأ في قوله، أو الاستدراك عليه، وبيان الصواب من وجهة نظره.

ولا يسمى التعقب تعقباً إلا إذا كان فيه استدراكًا أو تخطئة لقول المتعقب عليه.

---

(١) ميزان الاعتدال (١/ ٥)

(٢) ميزان الاعتدال (١/ ١٠٣)

(٣) ميزان الاعتدال (٣/ ١٧٥)

(٤) تاج العروس (٣/ ٤١٠)

(٥) معجم لغة الفقهاء لمحمد رواس قلعجي، وحامد صادق قنيبي (ص: ١٣٦)

## الفصل الثالث
## التعقبات التي تعقبها الإمام الذهبي
## في كتاب "ميزان الاعتدال"
## على الحافظ السليماني.

**(١) "إِبْرَاهِيْم بن طَهْمَان":**

**قال الإمام الذهبي – رحمه الله –: (... وكذلك أشار إلى تليينه السليماني، فقال: أنكروا عليه حديثه عن أبي الزبير، عن جابر في رفع اليدين، وحديثه عن شعبة، عن قتادة، عن أنس: رفعت لي سدرة المنتهى، فإذا أربعة أنهار.**

**قلت: لا نكارة في ذلك)**[١].

**•ترجمة إِبْرَاهِيْم بن طَهْمَان:**

هو إِبْرَاهِيْم بن طَهْمَان بن شعبة الخراساني أبو سعيد، روى عن أبي إسحاق السبيعي وأبي الزبير والأعمش وشعبة وسفيان، وجماعة. وعنه حفص بن عبد الله السلمي وابن المبارك وأبو حذيفة موسى بن مسعود النهدي، وغيرهم. [٢]

قال ابن المبارك: "صحيح الحديث".[٣]

وقال أحمد وأبو حاتم وأبو داود: "ثقة"، زاد أبو حاتم: "صدوق حسن الحديث".[٤]

وقال ابن معين والعجلى: "لا بأس به".[٥]

---

(١) ميزان الاعتدال (١/ ٣٨)

(٢) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢/ ١٠٨)

(٣) تهذيب التهذيب (١/ ١٢٩)

(٤) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢/ ١٠٧)، تهذيب التهذيب (١/ ١٢٩)

(٥) تاريخ ابن معين – رواية الدارمي (ص: ٧٧)، تاريخ ابن معين – رواية الدوري (٤/ ٣٥٤)، الثقات للعجلي (ص: ٥٢)

وقال عثمان بن سعيد الدارمي: "كان ثقة في الحديث لم يزل الأئمة يشتهون حديثه ويرغبون فيه ويوثقونه".[١]

وقال صالح بن محمد: "ثقة حسن الحديث يميل شيئا إلى الارجاء في الإيمان. حبب الله حديثه إلى الناس، جيد الرواية". [٢]

وقال إسحاق بن راهويه: "كان صحيح الحديث حسن الرواية كثير السماع، ما كان بخراسان أكثر حديثًا منه وهو ثقة". [٣]

وقال يحيى بن أكثم القاضي: "كان من أنبل من حدث بخراسان والعراق والحجاز وأوثقهم وأوسعهم علما". [٤]

وقال الحسين بن إدريس: سمعت محمد بن عبدالله بن عمار الموصلي يقول فيه: "ضعيف مضطرب الحديث"، قال فذكرته لصالح – يعني جزرة– فقال: ابن عمار من أين يعرف حديث إبراهيم! إنما وقع إليه حديث إبراهيم في الجمعة، يعني الحديث الذي رواه ابن عمار عن المعافى ابن عمران عن إبراهيم عن محمد بن زياد عن أبي هريرة... قال صالح: "والغلط فيه من غير إبراهيم لأن جماعة رووه عنه عن أبي جمرة عن ابن عباس، وكذا هو في تصنيفه، وهو الصواب، وتفرد المعافى بذكر محمد بن زياد فعلم أن الغلط منه لا من إبراهيم". [٥]

وقال السليماني: "أنكروا عليه حديثه عن أبي الزبير عن جابر في "رفع اليدين" وحديثه عن شعبة عن قتادة عن أنس "رفعت لي سدرة المنتهى فإذا أربعة أنهار".[٦]

قال ابن حجر في "التهذيب": فأما حديث أنس فعلقه البخاري في

(١) تهذيب التهذيب (١/ ١٢٩)
(٢) تهذيب التهذيب (١/ ١٢٩)
(٣) تهذيب التهذيب (١/ ١٢٩)
(٤) تهذيب التهذيب (١/ ١٢٩)
(٥) تهذيب التهذيب (١/ ١٢٩)
(٦) ميزان الاعتدال (١/ ٣٨)

الصحيح لإبراهيم ووصله أبوعوانة في صحيحه، وأما حديث جابر فرواه ابن ماجة من طريق أبي حذيفة عنه.[١]

وقال أحمد: "كان يرى الإرجاء وكان شديدًا على الجهمية.[٢]

وقال أبو زرعة: "ذكر عند أحمد وكان متكئًا فاستوى جالسًا، وقال لا ينبغي أن يذكر الصالحون فنتكئ".[٣]

وقال الدارقطني: "ثقة إنما تكلموا فيه للإرجاء".[٤]

وقال البخاري في التاريخ: "حدثنا رجل حدثني على بن الحسن بن شقيق، سمعت ابن المبارك يقول: أبو حمزة السكري وإبراهيم بن طهمان صحيحا العلم والحديث". قال البخاري: "وسمعت محمد بن أحمد يقول سألت أبا عبد الله أحمد بن حنبل عن إبراهيم، فقال: "صدوق اللهجة". [٥]

وقال ابن حبان في الثقات: "قد روى أحاديث مستقيمة تشبه أحاديث الأثبات وقد تفرد عن الثقات بأشياء معضلات".[٦]

قال ابن حجر في "التهذيب": الحق فيه أنه "ثقة صحيح الحديث إذا روى عنه ثقة"، ولم يثبت غلوه في الإرجاء ولا كان داعية إليه، بل ذكر الحاكم أنه رجع عنه.[٧]

وقال ابن شاهين: ثِقَة وَقَالَ مرّة أُخْرَى صَالح.[٨]

قال الذهبي في "الرواة الثقات": ثِقَة متقن من رجال الصَّحِيحَيْنِ وَكَانَ مرجئا؛ فَهَذَا رجل عَالم كَبِير الْقدر بخراسان أَخطَأ فِي مَسْأَلَة فَكَانَ مَاذَا! فبمجرد الإرجاء يضعف حَدِيث الثِّقَة ويهدر فقد كَانَ من هُوَ أكبر من إبراهيم

(١) تهذيب التهذيب (١/ ١٢٩)
(٢)المصدر السابق
(٣)المصدر السابق
(٤)المصدر السابق
(٥) التاريخ الكبير للبخاري (١/ ٢٩٤)
(٦) الثقات لابن حبان (٦/ ٢٧)
(٧) تهذيب التهذيب (١/ ١٢٩)
(٨) تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين (ص: ٣٢)

مرجئا.[١]

وقال في "المغني": ثِقَة مَشْهُور ضعفه مُحَمَّد بن عبد الله بن عمار فَقَالَ مُضْطَرب الحَدِيث، وفي "الميزان": ثقة من علماء خراسان، ضعفه محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي وحده، فقال: ضعيف مضطرب الحديث. [٢]

وفي "السير" قَالَ أَبُو الصَّلْتِ عَبْدُ السَّلاَمِ بنُ صَالِحٍ الهَرَوِيُّ: لَمْ يَكُنْ إِرْجَاؤُهُم هَذَا المَذْهَبَ الخَبِيْثَ: أَنَّ الإِيْمَانَ قَوْلٌ بِلاَ عَملٍ، وَأَنَّ تَرْكَ العَمْلِ لاَ يَضُرُّ بِالإِيْمَانِ، بَلْ كَانَ إِرْجَاؤُهُم أَنَّهُم يَرجُونَ لأَهْلِ الكبَائِرِ الغُفرَانَ، رَدّاً عَلَى الخَوَارِجِ وَغَيْرِهِم الَّذِيْنَ يُكَفِّرُوْنَ النَّاسَ بِالذُّنُوبِ.[٣]

قال ابن حجر في التقريب: ثقة يغرب وتكلم فيه للإرجاء، ويقال رجع عنه. من السابعة.[٤]

وفي "تحرير تقريب التهذيب": لم يكن إبراهيم بن طَهْمان مرجئًا بالمعنى المعروف لأصحاب هذه النِّحْلة، بل كان ممن يرجو لأهل الكبائر الغُفْران ولا يُكَفِّرون بها، وهو إرجاءٌ محمود، وعليه عقيدة أهل السنة والجماعة، قال الذهبي في ترجمة مِسْعَر بن كِدام من "الميزان": الإرجاءُ مذهب لِعِدَّة من جِلَّة العلماء، ولا ينبغي التحاملُ على قائله.[٥]

**قلت: الراجح أنه ثقة، وتضعيف ابن عمار الموصلي فلعله من أجل التهمة بالإرجاء، ولم يكن إرجاؤه مذمومًا؛ فقد قال أبو الصلت: لم يكن إرجاؤه هذا المذهب الخبيث.**

**•مناقشة قول السليماني: (أنكروا عليه حديثه عن أبي الزبير، عن جابر في رفع اليدين، وحديثه عن شعبة، عن قتادة، عن أنس: رفعت لي سدرة المنتهى، فإذا أربعة أنهار).**

(١) الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم للذهبي (ص: ٣٥)
(٢) المغني في الضعفاء (١/ ١٧)، ميزان الاعتدال (١/ ٣٨)
(٣) سير أعلام النبلاء (٧/ ٣٨٠)
(٤) تقريب التهذيب (ص: ١٨٩/٩٠)
(٥) تحرير تقريب التهذيب – الدكتور بشار عواد معروف، الشيخ شعيب الأرنؤوط (١/ ٨٩)

**❖قلت: أما الحديث الأول:**

– فقد أخرجه ابن ماجه في سننه، ك: إقامة الصلاة، والسنة فيها، ب: رَفْع الْيَدَيْنِ إِذَا رَكَعَ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ. (١/ ٨٦٨/٢٨١) قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو حُذَيْفَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ "كَانَ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ رَفَعَ يَدَيْهِ، وَإِذَا رَكَعَ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ فَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ، وَيَقُولُ:

رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – فَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ" وَرَفَعَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ يَدَيْهِ إِلَى أُذُنَيْهِ.

– وأخرجه البيهقي في الخلافيات بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة وأصحابه (٢/ ١٦٧٥/٣٤٨) قال: مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِاللَّهِ الْحَافِظُ، أنا أَبُو الطَّيِّبِ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، ثنا مَحْمِشُ بْنُ عِصَامٍ، ثنا حَفْصُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ. (ح)

قَالَ: وَأَخْبَرَنِي أَبُو سَعِيدٍ أَحْمَدُ بْنُ يَعْقُوبَ الثَّقَفِيُّ، ثنا جَعْفَرُ بْنُ أَحْمَدَ الشَّامَاتِيُّ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ حَفْصٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ الْمَكِّيِّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّهُ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ عِنْدَ التَّكْبِيرِ حِينَ يَفْتَتِحُ الصَّلَاةَ، وَإِذَا رَكَعَ، وَإِذَا اسْتَوَى قَائِمًا مِنْ رُكُوعِهِ، وَكَانَ لَا يَفْعَلُ ذَلِكَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ، وَيَقُولُ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ – صلى الله عليه وسلم – يَفْعَلُ ذَلِكَ.

وَهَكَذَا رَوَاهُ أَبُو حُذَيْفَةَ مُوسَى بْنُ مَسْعُودٍ النَّهْدِيُّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ طَهْمَانَ.

وَتَابَعَهُ زِيادُ بْنُ سُوقَةَ بْنِ سَعِيدٍ، وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ، رُوَاتُهُ عَنْ آخِرِهِمْ ثِقَاتٌ.

**❖دراسة إسناد ابن ماجه:**

١– مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بنِ عَبْدِ اللهِ بنِ خَالِدِ بنِ فَارِسِ بنِ ذُؤَيْبٍ، أَبُو عَبْدِ اللهِ الذُّهْلِيُّ مَوْلاَهُمُ، النَّيْسَابُوْرِيُّ. روى عن ابن مهدي وعبد الرزاق. وعنه البخاري والأربعة وابن خزيمة وأبو عوانة. ولا يكاد البخاري يفصح باسمه لما

وقع بينهما. قال ابن أبي داود: حدثنا محمد بن يحيى وكان أمير المؤمنين في الحديث، وقال أبو حاتم: هو إمام أهل زمانه. قال ابن حجر: ثقة حافظ جليل؛ من الحادية عشرة.(١)

٢- مُوسَى بن مَسْعُود النَّهْدِيّ؛ أبو حذيفة البصري. روى عن عكرمة بن عمار وإبراهيم بن طهمان والثوري، وغيرهم. روى عنه البخاري والذهلي وأبو حاتم، وآخرون. قال الأثرم قلت لأحمد أليس هو من أهل الصدق؟ قال: أما من أهل الصدق فنعم، وقال عبد الله بن أحمد: سمعت أبي يقول قبيصة أثبت منه حديثًا في سفيان أبو حذيفة شبه لا شيء وقد كتب عنهما جميعا، وقال عثمان الدارمي عن ابن معين: هو مثلهم يعني في سفيان مثل قبيصة وطبقته، وقال بندار: موسى بن مسعود ضعيف في الحديث كتبت عنه كثيرًا ثم تركته، وقال ابن محرز عن ابن معين: لم يكن من أهل الكتاب فقيل له إن بندار يقع فيه قال يحيى هو خير من بندار ومن ملء الأرض مثله، وقال العجلي: ثقة صدوق، وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه فقال صدوق معروف بالثوري ولكن كان يصحف، قال: وروى أبو حذيفة عن سفيان بضعة عشر ألف حديث وفي بعضها شيء، وقال أيضا: سئل أبي عن أبي حذيفة ومحمد بن كثير فقال: ما أقربهما وكانا مؤذنين، وسئل عن مؤمل ابن إسماعيل وأبي حذيفة فقال: في كتبهما خطأ كثير، وأبو حذيفة أقلهما خطأ، وقال الترمذي: يضعف في الحديث، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال يخطئ، وقيل إن الثوري تزوج أمه لما قدم البصرة. وقال ابن سعد: كان كثير الحديث ثقة إن شاء الله تعالى، وكان حسن الرواية عن عكرمة ابن عمار والثوري وزهير بن محمد. وقال عمرو بن علي الفلاس: لا يحدث عنه من يبصر الحديث، وقال ابن خزيمة: لا يحتج به، وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم، وقال ابن قانع: فيه ضعف، وقال الحاكم أبو عبد الله كثير الوهم سيء الحفظ، وقال الساجي: كان يصحف وهو لين، وقال الدارقطني: كثير الوهم تكلموا فيه. قال الذهبي في الكاشف:

(١) الكاشف (٢/ ٢٢٩) تقريب التهذيب (ص: ٥١٢)

صدوق يصحف، وقال في المغني: صَدُوق مَشْهُور، وقال في الميزان: صدوق إن شاء الله، يهم. وقال ابن حجر في التقريب: صدوق سيء الحفظ وكان يصحف. مات سنة عشرين، أو بعدها، وقد جاز التسعين، وحديثه عند البخاري في المتابعات.(١)

**قلت: الراجح أنه صدوق سيء الحفظ، وكان يصحف.**

٣. إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ: ثقة، تكلم فيه للإرجاء. تقدمت ترجمته.

٤- أبو الزبير المكي، محمد بن مسلم بن تَدْرُسْ الأسدي. روى عن: عبد الله بن عمر، وجابر، وابن عباس، وغيرهم. وعنه: الزهري، والأعمش، وإبراهيم بن طهمان، وغيرهم. وثَّقه ابن معين، والنسائي، وابن سعد، وابن المديني، وزاد: ثبت، وقال ابن حبان: كان من الحفاظ، وقال أحمد: ليس به بأس، وقال الساجي: صدوق، حجة في الأحكام قد روى عنه أهل النقل وقبلوه واحتجوا به، بلغني عن ابن معين أنه قال: استحلف شيبة أبا الزبير بين الركن والمقام: إنك سمعت هذه الأحاديث من جابر؟ فقال: الله إني سمعتها من جابر، وقال ابن عدي: وقد حدث عنه شعبة أحاديث أفرادًا كل حديث ينفرد به رجل عن شعبة، وروى مالك عن أبى الزبير أحاديث، وكفى بأبي الزبير صدقًا أن يحدث عنه مالك، فإن مالكًا لا يروى إلا عن ثقة، ولا أعلم أحدًا من الثقات تخلف عن أبي الزبير إلا وقد كتب عنه وهو في نفسه ثقة، إلا أن يروي عنه بعض الضعفاء فيكون ذلك من جهة الضعيف، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال ابن معين: لم يسمع أبو الزبير من عبدالله ابن عمرو ولم يره. قال ابن عدي: يعني حديث الحسن بن عمرو عن أبي الزبير عن عبدالله بن عمرو عن النبي – صلى الله عليه وسلم – "إذا رأيت أمتي تهاب الظالم تقول انك ظالم

(١) ينظر ترجمته في: الثقات للعجلي (ص: ٤٤٥) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٨/ ١٦٣) الثقات لابن حبان (٧/ ٤٥٨) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٩/ ١٤٥) الكاشف (٢/ ٣٠٨) المغني في الضعفاء (٢/ ٦٨٧) ميزان الاعتدال (٤/ ٢٢١) تهذيب التهذيب (١٠/ ٣٧٠) تقريب التهذيب (ص: ٥٥٤).

فقد تودع منهم"، وقال الذهبي: تكلم فيه شعبة، وضعَّفه. قيل لشعبة: لم تركت حديثه؟ قال: رأيته يزن، ويسترجح في الميزان، وعلق على هذا ابن حبان فقال: لم ينصف من قدح فيه، لأن من استرجح في الوزن لنفسه لم يستحق الترك لأجله. وقال ابن حجر: صدوق إلا أنه يدلس، قال الليث: جئت أبا الزبير فدفع إلي كتابين فانقلبت بهما، ثم قلت في نفسي لو عاودته فسألته أسمع هذا كله من جابر؟

فسألته فقال: منه ما سمعت ومنه ما حدثت عنه، فقلت له: أعلم لي على ما سمعت.

فأعلم لي على هذا الذي عندي. وأورده في المرتبة الثالثة من المدلسين.[1]

**قلت: الراجح أنه ثقة مدلس يرد من حديثه ما لم يصرح فيه بالسماع، فإذا قال سمعت أو أخبرنا احتج به. ويحتج به إذا قال: "عن" مما رواه الليث بن سعد، خاصة.**

٥-جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام بن ثعلبة الخزرجي السلمي، أبو عبد الله.

ويقال: أبو عبدالرحمن، ويقال: أبو محمد. صحابي جليل ولأبيه صحبة. قال - رضي الله عنه -: استغفر لي النبي - صلى الله عليه وسلم - ليلة البعير خمسًا وعشرين مرة، كان مع من شهد العقبة. توفي سنة: ثمان وسبعين، ويقال: سنة ثلاث، ويقال: سنة سبع.[2]

(١) ينظر ترجمته في: الطبقات الكبرى (٦/ ٣٠)، التاريخ الكبير للبخاري (١/ ٢٢١)، الجرح والتعديل (١/ ١٥١)، الثقات لابن حبان (٥/ ٣٥١)، الكامل (٧/ ٢٨٦)، تهذيب الكمال (٢٦/ ٤٠٢)، المغني (٢/ ٦٣٢)، تذكرة الحفاظ (١/ ١٢٦)، تهذيب التهذيب (٩/ ٣٩٠)، تقريب التهذيب (ص:٥٠٦)، طبقات المدلسين (ص:٤٥)

(٢) الإصابة (١/٤٣٤/١٠٢٧)، سير أعلام النبلاء (٣/١٨٩/٣٨)

❖**الحكم على الإسناد:**

●ضعيف؛ فيه موسى بن مسعود النهدي، وهو صدوق سيئ الحفظ، وأبو الزبير مدلس، ولم يصرح بالسماع.

○**والحديث رُوي من طريق: سُفْيَان الثَّوْرِيّ عن أبي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ:**

– أخرجه الحاكم في معرفة علوم الحديث (مبحث الشاذ) (ص: ١٢١) قال:

وَمِنْ هَذَا الْجِنْسِ (الشاذ) حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الْمَحْبُوبِيُّ بِمَرْوَ، الثِّقَةُ الْمَأْمُونُ مِنْ أَصْلِ كِتَابِهِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْحَسَنِ أَحْمَدُ بْنُ سَيَّارٍ قَالَ: ثنا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ الْعَبْدِيُّ قَالَ: ثنا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – فِي صَلَاةِ الظُّهْرِ: يَرْفَعُ يَدَيْهِ إِذَا كَبَّرَ، وَإِذَا رَكَعَ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ.

– وعن الحاكم أخرجه البيهقي في الخلافيات (٢/ ٣٤٨/١٦٧٤).

– وأخرجه أبو نعيم في تاريخ أصبهان، ترجمة: أَحْمَدُ بْنُ أَبِي عِمْرَانَ أَبُو الْفَضْلِ الْهَرَوِيُّ (١/ ٢٠٣) قال: حَدَّثَنَا أَبُو الْفَضْلِ أَحْمَدُ بْنُ أَبِي عِمْرَانَ الْهَرَوِيُّ ، ثنا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مَحْبُوبٍ، به، بلفظه.

**قلت: متابعة الثوري لابن طهمان في هذه الرواية لا يُعَوَل عليها؛ فقد قَالَ الحاكم:**

وَهَذَا الْحَدِيثُ شَاذُّ الْإِسْنَادِ وَالْمَتْنِ، إِذْ لَمْ نَقَفْ لَهُ عَلَى عِلَّةٍ، وَلَيْسَ عِنْدَ الثَّوْرِيِّ ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ هَذَا الْحَدِيثُ، وَلَا ذَكَرَ أَحَدٌ فِي حَدِيثِ رَفْعِ الْيَدَيْنِ أَنَّهُ فِي صَلَاةِ الظُّهْرِ، أَوْ غَيْرِهَا، وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا رَوَاهُ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ غَيْرُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ طَهْمَانَ، وَحْدَهُ، تَفَرَّدَ بِهِ إِلَّا حَدِيثٌ يُحَدِّثُ بِهِ سُلَيْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ الْمَلْطِيُّ مِنْ حَدِيثِ زِيَادِ بْنِ سُوقَةَ، وَسُلَيْمَانُ مَتْرُوكٌ يَضَعُ الْحَدِيثَ، وَقَدْ رَأَيْتُ جَمَاعَةً مِنْ أَصْحَابِنَا يَذْكُرُونَ أَنَّ عِلَّتَهُ أَنْ يَكُونَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَثِيرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنَ طَهْمَانَ، وَهَذَا خَطَأٌ فَاحِشٌ، وَلَيْسَ عِنْدَ مُحَمَّدِ بْنِ كَثِيرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ طَهْمَانِ حَرْفٌ فَيَتَوَهَّمُونَ قِيَاسًا أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ كَثِيرٍ، يَرْوِي عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ طَهْمَانَ كَمَا

رَوَى أَبُو حُذَيْفَةَ؛ لِأَنَّهُمَا جَمِيعًا رَوَيَا، عَنِ الثَّوْرِيِّ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ فَإِنَّ أَبَا حُذَيْفَةَ قَدْ رَوَى عَنْ جَمَاعَةٍ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُمْ مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، مِنْهُمْ إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ، وَشِبْلُ بْنُ عَبَّادٍ، وَعِكْرِمَةُ بْنُ عَمَّارٍ، وَغَيْرُهُمْ مِنْ أَكَابِرِ الشُّيُوخِ.(١)

**قلت:** القول بشذوذ هذا السند أو نكارته راجع إلى أنه لا يعرف من حديث أبي الزبير عن جابر، لأن نسخة أبي الزبير عن جابر نسخة مشهورة ومعروفة بين الحفاظ، والراوي عن أبي الزبير سفيان الثوري، وهو إمام؛ بل أمير المؤمنين في الحديث، ولو كان عند الثوري عن أبي الزبير لرواه أصحاب الثوري وتلامذته وهم كثر.

**فترجح أنه لا يعرف هذا الحديث إلا من رواية إبراهيم بن طَهمان عن أبي الزبير.**

**وقد أورد بعضهم متابعات لرواية ابن طهمان لكن لا يعول عليها – كما ذكر الحاكم –.**

قال الزيلعي في نصب الراية (١/ ٤١٤): قَالَ الشَّيْخُ فِي الْإِمَامِ، وَذَكَرَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي التَّمْهِيدِ أَنَّ الْأَثْرَمَ رَوَاهُ عَنْ أَبِي حُذَيْفَةَ بِهِ، فَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ: الرَّفْعَ مِنْ الرُّكُوعِ، انْتَهَى.

وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي الْخِلَافِيَّاتِ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – فِي صَلَاةِ الظُّهْرِ يَرْفَعُ يَدَيْهِ إذَا كَبَّرَ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنْ الرُّكُوعِ، ثُمَّ أَخْرَجَهُ عَنْ إبْرَاهِيمَ بْنِ طَهْمَانَ عَنْ أَبِي الزبير به، وفيه: إذ رَكَعَ، قَالَ: هَكَذَا، رَوَاهُ ابْنُ طَهْمَانَ، وَتَابَعَهُ زِيَادُ بْنُ سُوقَةَ، وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ، رُوَاتُهُ عَنْ آخِرِهِمْ ثِقَاتٌ، انْتَهَى.

وقال ابن الملقن في البدر المنير (٣/ ٤٦٩): قَالَ الْبَيْهَقِيّ: هَكَذَا رَوَاهُ أَبُو حُذَيْفَة مُوسَى بن مَسْعُود النَّهْدِيّ، عَن إِبْرَاهِيم بن طهْمَان، وَتَابعه زِيَاد بن سوقة. قَالَ: وَهَذَا حَدِيث صَحِيح رُوَاته عَن آخِرهم ثِقَات.

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم (ص: ١٢١)

**قلت:** متابعة زِيَادِ بْنِ سُوقَةَ لا يعول عليها؛ فالراوي عنه سُلَيْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ الْمَلْطِيُّ، وهو يَضَعُ الْحَدِيثَ – كما قال الحاكم، وقد تقدم –.

وقال البوصيري في مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه (١/ ١٠٨): هَذَا إِسْنَاد رِجَاله ثِقَات، وَله شَاهد من حَدِيث ابْن عمر رَوَاهُ النَّسَائِيّ.

**الخلاصة: الحديث لا يعرف إلا من طريق إِبْرَاهِيم بْن طَهْمَانَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْر، عن جَابِرَ بْنَ عَبْدِاللَّهِ.**

**❖وله شواهد في الصحيحين منها حديث ابن عمر:**

– أخرجه البخاري في صحيحه، ك: الأذان، ب: رَفْعُ اليَدَيْنِ فِي التَّكْبِيرَةِ (١/ ٧٣٥/١٤٨) قال: حَدَّثَنَا عَبْدُاللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ: " أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلاَةَ، وَإِذَا كَبَّرَ لِلرُّكُوعِ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، رَفَعَهُمَا كَذَلِكَ أَيْضًا، وَقَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، رَبَّنَا وَلَكَ الحَمْدُ، وَكَانَ لاَ يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي السُّجُودِ "

وفي: ب: رَفْعِ اليَدَيْنِ إِذَا كَبَّرَ وَإِذَا رَكَعَ وَإِذَا رَفَعَ (١/ ٧٣٦/١٤٨) قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُاللَّهِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ –رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا –، قَالَ: " رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – إِذَا قَامَ فِي الصَّلاَةِ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يَكُونَا حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ، وَكَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ حِينَ يُكَبِّرُ لِلرُّكُوعِ، وَيَفْعَلُ ذَلِكَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، وَيَقُولُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، وَلاَ يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي السُّجُودِ "

وفي ب: إِلَى أَيْنَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ؟ (١/ ٧٣٨/١٤٨) قال: حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنَا سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا –، قَالَ: " رَأَيْتُ النَّبِيَّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – افْتَتَحَ التَّكْبِيرَ فِي الصَّلاَةِ، فَرَفَعَ يَدَيْهِ حِينَ يُكَبِّرُ حَتَّى يَجْعَلَهُمَا حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ، وَإِذَا كَبَّرَ لِلرُّكُوعِ فَعَلَ مِثْلَهُ، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَعَلَ مِثْلَهُ، وَقَالَ: رَبَّنَا وَلَكَ الحَمْدُ، وَلاَ يَفْعَلُ ذَلِكَ حِينَ يَسْجُدُ، وَلاَ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ "

وأخرجه مسلم في صحيحه، ك: الصلاة، ب: اسْتِحْبَابِ رَفْعِ الْيَدَيْنِ حَذْوَ الْمَنْكِبَيْنِ مَعَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ، وَالرُّكُوعِ، وَفِي الرَّفْعِ مِنَ الرُّكُوعِ، وَأَنَّهُ لَا يَفْعَلُهُ إِذَا رَفَعَ مِنَ السُّجُودِ (١/ ٢٩٢/٣٩٠) قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ، وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَعَمْرٌو النَّاقِدُ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَابْنُ نُمَيْرٍ، كُلُّهُمْ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، - وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى - قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يُحَاذِيَ مَنْكِبَيْهِ، وَقَبْلَ أَنْ يَرْكَعَ، وَإِذَا رَفَعَ مِنَ الرُّكُوعِ، وَلَا يَرْفَعُهُمَا بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ»

قال: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، حَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، أَنَّ ابْنَ عُمَرَ، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللهِ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إِذَا قَامَ لِلصَّلَاةِ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى تَكُونَا حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ، ثُمَّ كَبَّرَ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ فَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ، وَإِذَا رَفَعَ مِنَ الرُّكُوعِ فَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ، وَلَا يَفْعَلُهُ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ»

**•مناقشة قول السليماني وتعقب الذهبي له:**

تقدم أن الحديث لا يعرف إلا من طريق إِبْرَاهِيم بْن طَهْمَانَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْر، عن جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ.

وعليه فهذا حكم عليه بالتفرد، وبعض العلماء أطلق المنكر على الفرد الذي لا متابع له؛ قال الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح (ص ٤٣٦): " المنكر أطلقه أحمد بن حنبل وجماعة على الحديث الفرد الذي لا متابع له ".

وقال الحافظ ابن الصلاح في مقدمته (ص٨٠): "بلغنا عن أبي بكر أحمد بن هارون البرديجي الحافظ: أنه الحديث الذي ينفرد به الرجل، ولا يعرف متنه من غير رواته، لا من الوجه الذي رواه منه ولا من وجه آخر".

ومثال ذلك ما قاله البرديجي - رحمه الله تعالى - عن حديث : عمرو بن عاصم حدَّثنا همَّام، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس قال : جاء رجلٌ إلى النبيِّ صلى الله عليه وسلم ، فقال: يا رسول الله أصبتُ حَدًّا فأقمه عليَّ، قال : وحضرت الصلاة فصلى مع رسولِ الله صلى الله عليه وسلم

فلمَّا قضى الصلاةَ، قال: يا رسول الله إنِّي أصبت حدّا، فأقم فيَّ كتاب الله قال : هل حضرت الصلاة معنا ..؟؟.

قال : نعم ، قال : قد غفر لك .

ومع أنَّ الحديث مخرج في الصحيحين ، إلاَّ أنَّ الإمام البرديجي ، قال فيه :" هذا عندي حديثٌ مُنْكَرٌ، وهو عندي وَهَمٌ من عمرو بن عاصم ".[١]

كما نقل ذلك ابن رجب في شرح علل الترمذي (٦٥٤/٢).

وبعضهم يطلق المنكر على التفرد مع المخالفة، وقد أشار إلى هذا المعنى الحافظ ابن الصلاح في المقدمة، والحافظ ابن حجر في النكت، وبعضهم يطلق المنكر على تفرد الضعيف كما في كلام ابن الصلاح في المقدمة، وغيره، كالذهبي في الموقظة.

**الخلاصة:**

حكم السليماني على الحديث بالنكارة لم ينفرد به بل قال به الحاكم، وتعقب الذهبي بأن الحديث لا نكارة فيه محل نظر لأن التفرد – كما سبق – قد يراد به مطلق التفرد، حتى إن كان الراوي ثقة، والمتن صحيح؛ كما أن الذهبي نفسه أشار إلى أن إبراهيم بن طهمان له أفراد؛ فقال في السير في ترجمة إبراهيم:

(لَهُ مَا يَنْفَرِدُ بِهِ، وَلاَ يَنحَطُّ حَدِيْثُه عَنْ دَرَجَةِ الحَسَنِ.)[٢]

ويسلم للذهبي تعقبه إذا كان يقصد التفرد مع المخالفة؛ فالنكارة بهذا المعنى غير موجودة.

**❖الحديث الثاني:**

علقه البخاري في صحيحه، ك: الأشربة، ب: شرب اللبن. (٧/ ١٠٩/٥٦١٠) قال:

وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ: عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ،

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص:٨٠)

(٢) سير أعلام النبلاء (٧/ ٣٨٣)

قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –: "رُفِعْتُ إِلَى السِّدْرَةِ، فَإِذَا أَرْبَعَةُ أَنْهَارٍ: نَهَرَانِ ظَاهِرَانِ وَنَهَرَانِ بَاطِنَانِ، فَأَمَّا الظَّاهِرَانِ: النِّيلُ وَالفُرَاتُ، وَأَمَّا البَاطِنَانِ: فَنَهَرَانِ فِي الجَنَّةِ، فَأُتِيتُ بِثَلاَثَةِ أَقْدَاحٍ: قَدَحٌ فِيهِ لَبَنٌ، وَقَدَحٌ فِيهِ عَسَلٌ، وَقَدَحٌ فِيهِ خَمْرٌ، فَأَخَذْتُ الَّذِي فِيهِ اللَّبَنُ فَشَرِبْتُ، فَقِيلَ لِي: أَصَبْتَ الفِطْرَةَ أَنْتَ وَأُمَّتُكَ "

**قَالَ هِشَامٌ، وَسَعِيدٌ، وَهَمَّامٌ: عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ صَعْصَعَةَ، عَنِ النَّبِيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –: فِي الأَنْهَارِ نَحْوَهُ. وَلَمْ يَذْكُرُوا: «ثَلاَثَةَ أَقْدَاحٍ»**

وأخرجه أبو عوانة في المستخرج، مُبْتَدَأُ كِتَابِ الْأَشْرِبَةِ (٥/ ٨١٣٤/١٣٨) قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَقِيلِ بْنِ خُوَيْلِدٍ الْخُزَاعِيُّ، قَالَ: أَنْبَأَ حَفْصُ بْنُ عَبْدِاللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –: " رُفِعَتْ لِيَ السِّدْرَةُ، فَإِذَا أَرْبَعَةُ أَنْهَارٍ: نَهْرَانِ ظَاهِرَانِ، وَنَهْرَانِ بَاطِنَانِ، فَأَمَّا الظَّاهِرَانِ، فَالنِّيلُ، وَالْفُرَاتُ، وَأَمَّا الْبَاطِنَانِ، فَنَهَرَانِ فِي الْجَنَّةِ، وَأُتِيتُ بِثَلَاثَةِ أَقْدَاحٍ: قَدَحِ لَبَنٍ، وَقَدَحٍ فِيهِ عَسَلٌ، وَقَدَحٍ فِيهِ خَمْرٌ، فَأَخَذْتُ الَّذِي فِيهِ اللَّبَنُ، فَشَرِبْتُ مِنْهُ "، فَقِيلَ لِي: أَصَبْتَ الْفِطْرَةَ أَنْتَ، وَأُمَّتُكَ

وأخرجه الطبراني في المعجم الصغير (٢/ ١١٣٩/٢٦٤) قال: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِسْحَاقَ أَبُو عَوَانَةَ النَّيْسَابُورِيُّ الْحَافِظُ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَقِيلٍ النَّيْسَابُورِيُّ، به، باللفظ السابق.

**قال الطبراني: لَمْ يَرْوِهِ عَنْ شُعْبَةَ إِلَّا إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ تَفَرَّدَ بِهِ حَفْصُ بْنُ عَبْدِاللَّهِ.**

وأخرجه الحاكم في المستدرك على الصحيحين، ك: الإيمان (١/ ٢٧٢/١٥٤) قال: حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِاللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ الْحَافِظُ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَنَسٍ الْقُرَشِيُّ، ثنا حَفْصُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَسْلَمِيُّ، به، باللفظ السابق.

**قَالَ الْحَاكِمُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: " قُلْتُ لِشَيْخِنَا أَبِي عَبْدِ اللَّهِ لِمَ لَمْ يُخَرِّجَا هَذَا الْحَدِيثَ؟ قَالَ: لِأَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ لَمْ يَسْمَعْهُ مِنَ النَّبِيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ**

**وَسَلَّمَ – إِنَّمَا سَمِعَهُ مِنْ مَالِكِ بْنِ صَعْصَعَةَ "، قَالَ الْحَاكِمُ: «ثُمَّ نَظَرْتُ فَإِذَا الْأَحْرُفُ الَّتِي سَمِعَهَا مِنْ مَالِكِ بْنِ صَعْصَعَةَ غَيْرُ هَذِهِ وَلِيَعْلَمْ طَالِبُ هَذَا الْعِلْمِ أَنَّ حَدِيثَ الْمِعْرَاجِ قَدْ سَمِعَ أَنَسٌ بَعْضَهُ مِنَ النَّبِيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وَبَعْضَهُ مِنْ أَبِي ذَرٍّ الْغِفَارِيِّ، وَبَعْضَهُ مِنْ مَالِكِ بْنِ صَعْصَعَةَ غَيْرُ هَذِهِ، وَبَعْضَهُ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ»**

**وعلق عليه الحاكم في الحديث الذي قبله فقال: غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ.**

**قلت: حديث مَالِكِ بْنِ صَعْصَعَةَ** أخرجه البخاري في صحيحه، ك: بدء الخلق، ب: ذكر الملائكة (٤/ ٣٢٠٧/١٠٩) قال: حَدَّثَنَا هُدْبَةُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، ح وقَالَ لِي خَلِيفَةُ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، وَهِشَامٌ، قَالاَ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ صَعْصَعَةَ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا –، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –:... الحديث، وفيه: "... وَرُفِعَتْ لِي سِدْرَةُ المُنْتَهَى، فَإِذَا نَبِقُهَا كَأَنَّهُ قِلاَلُ هَجَرَ وَوَرَقُهَا، كَأَنَّهُ آذَانُ الفُيُولِ فِي أَصْلِهَا أَرْبَعَةُ أَنْهَارٍ..."

**وحديث أبي ذر:** أخرجه البخاري في صحيحه، ك: الصلاة، ب: كَيْفَ فُرِضَتِ الصَّلاَةُ فِي الإِسْرَاء. (١/ ٣٩٤/٧٨) قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ ابْنِ مَالِكٍ، قَالَ: كَانَ أَبُو ذَرٍّ يُحَدِّثُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قَالَ: " فُرِجَ عَنْ سَقْفِ بَيْتِي وَأَنَا بِمَكَّةَ...."، وفي آخره: "حَتَّى انْتَهَى بِي إِلَى سِدْرَةِ المُنْتَهَى ..."

قال الدارقطني في العلل (١٣/ ٣١٥): ويشبه أن يكون أنس سمع من النبي – صلى الله عليه وسلم –الحديث بطوله، واستثبته من أبي ذر، ومالك بن صعصعة، فرواه مرة عن النبي – صلى الله عليه وسلم –، ومرة عن أحد هذين.

**•مناقشة قول السليماني وتعقب الذهبي له:**

الحديث تفرد به إبراهيم بن طهمان عن شعبة، به، وبهذا قال الطبراني، وقد تقدم عقب روايته.

وما قيل في الحديث الأول يقال هنا من حيث إن النكارة محمولة على مطلق التفرد، وليس التفرد مع المخالفة، أو الغلط، وقد وجه الدارقطني، والحاكم تعدد الروايات باحتمال سماع أنس بن مالك الحديث من النبي – صلى الله عليه وسلم – ومن غيره – أيضًا –.

## (٢) "الزبير بن بكار"

**قال الإمام الذهبي – رحمه الله –: (لا يلتفت إلى قول أحمد بن علي السليماني حيث ذكره في عداد من يضع الحديث، وقال مرة: منكر الحديث).**[١]

**●ترجمة الزبير بن بكار:**

هو الزُّبَيْر بْن بكّار بْن عَبْدالله بْن مُصْعَب بْنُ ثَابِتِ بْنِ عَبْدِاللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ بْنَ الْعَوَّامِ، قاضي مَكَّةَ أبوعبدالله الأَسَدِيّ الزُّبَيْرِيّ المدنيّ. روى عن ابن عيينة وعبدالله بن نافع وعمه مصعب الزبيري، ومحمد بن الحسن بن زبالة وإبراهيم بن المنذر الحزامي، وجماعة. وعنه ابن ماجه وابن ابنه جعفر بن مصعب بن الزبير بن بكار وأبو حاتم وابن صاعد والبغوي، وغيرهم.[٢]

قال ابن أبي حاتم: كتب عنه أبي بمكة ورأيته ولم أكتب عنه.[٣]، وقال الدارقطني: ثقة. [٤]

وقَالَ الْخَطِيب: كَانَ ثِقَة ثبتاً عَالما بِالنّسَبِ عَارِفًا بأخبار الْمُتَقَدِّمين ومآثر الماضين مَاتَ بِمَكَّة لَيْلَة الْأَحَد لتسْع بَقينَ من ذِي الْقعدَة سنة سِتّ وَخمسين وَمِائَتَيْنِ عَن أَربع وَثَمَانِينَ سنة.[٥]

(١) ميزان الاعتدال (٢/ ٦٦)
(٢) تهذيب الكمال (٩/ ٢٩٣)
(٣) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣/ ٥٨٥)
(٤) تاريخ بغداد (٩/ ٤٨٦)
(٥) تاريخ بغداد (٩/ ٤٨٦)

وقال أبو القاسم البغوي: كان ثبتًا عالمًا ثقة.[١]، وقال أحمد بن علي السليماني في كتاب "الضعفاء" له: كان منكر الحديث.[٢] وتعقبه ابن حجر في "التهذيب"؛ فقال: وهذا جرح مردود، ولعله استنكر إكثاره عن الضعفاء مثل: محمد بن حسن بن زبالة وعمرو بن أبي بكر المؤملي وعامر بن صالح الزبيري، وغيرهم؛ فإن في كتاب "النسب"[٣] عن هؤلاء أشياء كثيرة منكرة، وذكر الخطيب روايته عن مالك واعتمد على رواية منقطعة، ولم يلحق الزبير السماع عن مالك فإنه مات والزبير صغير فلعله رآه، وقد طالعت كتابه في النسب فلم أر له فيه رواية عن مالك إلا بواسطة؛ رأيت له روايات في كتاب النسب عن أقرانه، ومن أطرافها أنه أخرج في مناقب عثمان عن زهير بن حرب عن قتيبة عن الدراوردي حديثًا والداروردي في طبقة شيوخه. [٤]

وقال البرهان الحلبي في "الكشف الحثيث": لَوْلَا إِنِّي شرطت أَن أذكر كل من ذكر أَنه وضع أَو اتهمَ بِهِ لما ذكرته.[٥]

وقال الذهبي في المغني: صَدُوق غمزه السُّلَيْمَانِي.[٦]

وقال ابن حجر في "التقريب": ثقةٌ أخطأ السُّليماني في تضعيفه.[٧]

وقال في "التعجيل": أعلم الناس بأنساب قريش وخصوصًا آل الزبير". [٨]

---

(١) تهذيب التهذيب (٣/ ٣١٢)

(٢) تهذيب التهذيب (٣/ ٣١٢)

(٣) اسم الكتاب: "جمهرة نسب قريش وأخبارها" ألَّفه الزبير بن بكّار لصديقه: سليمان بن داود الطوسي صاحب البريد، كما في تاريخ بغداد (٤ /١٧٧) فكان سليمان هو الذي روى الكتاب عنه. وقد نحا الزبير فيه منحى عمه مصعب (ت٢٣٦هـ) في كتابه (نسب قريش) ويمتاز عن كتاب عمه بالبسط والتفصيل في معظم فصوله. طبع الكتاب لأول مرة في القاهرة سنة ١٣٨١هـ بتحقيق المرحوم محمود شاكر.

(٤) تهذيب التهذيب (٣/ ٣١٢)

(٥) الكشف الحثيث (ص: ١١٩)

(٦) المغني في الضعفاء (١/ ٢٣٧)

(٧) تقريب التهذيب (ص: ٢١٤/١٩٩١)

(٨) تعجيل المنفعة (١/ ٨٠٢)

**الخلاصة: ثقة.**

**•مناقشة قول السليماني وتعقب الذهبي له:**

اتهام السليماني للزبير بن بكار بالوضع لم يوافقه عليه أحد؛ بل لم يرمه بالوضع أحد إلا السليماني مما جعل البرهان الحلبي يقول – كما تقدم –: لَوْلَا إِنّي شرطت أَن أذكر كل من ذكر أَنه وضع أَو اتهمَ بِهِ لما ذكرته.

أما قوله بأنه منكر الحديث فقد رده ابن حجر بأنه قول مردود مرجوح، ثم تطرق إلى أن السليماني ربما قال فيه منكر الحديث على اعتبار روايته في كتاب "النسب" عن الضعفاء، وهذا لا يقدح في الرجل؛ فقد قال الإمام النووي في شرح مسلم: (قد يقال لم حدث هؤلاء الأئمة عن هؤلاء مع علمهم بأنهم لا يحتج بهم ويجاب عنه بأجوبة – ذكر منها –:

الرَّابِعُ: أَنَّهُمْ قَدْ يَرْوُونَ عَنْهُمْ أَحَادِيثَ التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيبِ وَفَضَائِلِ الْأَعْمَالِ وَالْقَصَصِ وَأَحَادِيثَ الزُّهْدِ وَمَكَارِمَ الْأَخْلَاقِ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَتَعَلَّقُ بِالْحَلَالِ وَالْحَرَامِ وَسَائِرِ الْأَحْكَامِ وَهَذَا الضَّرْبُ مِنَ الْحَدِيثِ يَجُوزُ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَغَيْرِهِمُ التَّسَاهُلُ فِيهِ وَرِوَايَةُ مَا سِوَى الْمَوْضُوعِ مِنْهُ وَالْعَمَلُ بِهِ لِأَنَّ أُصُولَ ذَلِكَ صَحِيحَةٌ مُقَرَّرَةٌ فِي الشَّرْعِ مَعْرُوفَةٌ عِنْدَ أَهْلِهِ وَعَلَى كُلِّ حَالٍ فَإِنَّ الْأَئِمَّةَ لَا يَرْوُونَ عَنِ الضُّعَفَاءِ شَيْئًا يَحْتَجُّونَ بِهِ عَلَى انْفِرَادِهِ فِي الْأَحْكَامِ فَإِنَّ هَذَا شَيْءٌ لَا يَفْعَلُهُ إِمَامٌ مِنْ أَئِمَّةِ الْمُحَدِّثِينَ وَلَا مُحَقِّقٌ مِنْ غَيْرِهِمْ مِنَ الْعُلَمَاءِ ...)[1].

**قلت: تعقب الذهبي للسليماني قد وافقه عليه ابن حجر، وهو تعقب في محله، ويسلم لهما به؛ فالرجل ثقة عالم وإمام في الأنساب، وقد شذ السليماني في الطعن فيه – كما قال الذهبي –: (رَأَيْتُ لِلسُّلَيْمَانِيّ كِتَاباً فِيْهِ حَطٌّ عَلَى كِبَارٍ، فَلاَ يُسمَعُ مِنْهُ مَا شَذَّ فِيْهِ)[2]، وهذا الطعن في الرجل جعل الذهبي يحمل على السليماني؛ فقال في "السير" في ترجمة الزبير: (وَقَالَ**

(١) شرح النووي على مسلم (١/ ١٢٥)

(٢) سير أعلام النبلاء (١٧/ ٢٠٢)

**أَحْمَدُ بنُ عَلِيٍّ السّليمَانِيُّ الحَافِظُ: مُنْكَرُ الحَدِيْثِ. كَذَا قَالَ، وَلاَ يَدْرِي مَا يَنْطِقُ بِهِ.)**[١]

(٣) "عبد الله بن محمد بن عبد العزيز، أبو القاسم البغوي"

**قال الإمام الذهبي – رحمه الله –: (... قال فيه السليماني: يتهم بسرقة الحديث. قلت: الرجل ثقة مطلقا، فلا عبرة بقول السليمانى).**[٢]

**•ترجمة: "عبد الله بن محمد بن عبد العزيز، البغوي"**

هو عَبْد اللَّه بْن مُحَمَّد بْن عَبْد العزيز بْن المَرْزُبان بْن سابور، أبو القاسم البَغَويّ البغداديّ، وُلِد ببغداد في أول رمضان سنة أربع عشرة، ومائتين، وَسَمِعَ: عليّ بْن الْجَعْد، وعلي بن المَدِينيّ، وأحمد بْن حنبل، وخلّقًا كثيرًا. وَعَنْهُ: ابن صاعد، والطبراني، وأبو بَكْر القَطِيعيّ، والدارقطني، وأبو حفص بن شاهين، ، وروى عَنْهُ خلْق لَا يُحصيهم إلّا اللَّه تعالى، لأنّه طال عمره، وتفرد في الدنيا بعلو السند.[٣]

قال الدَّارَقُطْنيّ: كَانَ البَغَويّ قَلّ أنّ يتكلّم عَلَى الحديث، فإذا تكلّم كَانَ كلامه كالمسمار في الساج.[٤]

وقال عمر بن الحسن الأشناني: سألت موسى بن هارون عنه، فقال: ثقة صدوق، لو جاز لإنسان أن يقال له فوق الثقة لقيل. قلت: يا أبا عمران إن هؤلاء يتكلمون فيه، فقال: يحسدونه، سمع من ابن عائشة، ولم نسمع، ذهب به إليه، ولم يذهب بنا، ابن منيع لا يقول إلا الحق.[٥]

وقال حمزة السهمي: سمعت أبا الحسن محمد بن غسان يقول: سمعت

(١) سير أعلام النبلاء (١٢/ ٣١٤)
(٢) ميزان الاعتدال (٢/ ٤٩٢)
(٣) سير أعلام النبلاء (١٤/ ٤٤٠)
(٤) سنن الدارقطني (١/ ٣١٣)
(٥) تاريخ بغداد (١١/ ٣٢٥)

الأردبيلي – وكان من أصحابنا – يكتب الحديث، ويفهم.[١]

وقال عبد الغني بن سعيد: سألت أبا بكر النقاش فقلت له: تحفظ شيئا مما أخذ على أبي القاسم فقال لي: كان غلط في حديث عَن مُحَمد بن عبد الواهب فحدث به عنه وإنما سمعه من إبراهيم بن هانىء، عَن مُحَمد بن عبد الواهب فأخذه عبد الحميد الوراق بلسانه ودار على أصحاب الحديث.[٢]

فخرج إلينا أبو القاسم لما بلغه ذلك فعرفنا أنه غلط وأنه أراد أن يكتب ، حَدَّثَنا إبراهيم بن هانىء فمرت يده على العادة ورجع عنه. قال أبو بكر: ورأيت فيه الانكسار والغم قال: وكان ثقة.

وقال حمزة: سمعت الأردبيلي يقول: سئل ابن أبي حاتم، عَن أبي القاسم يدخل في الصحيح قال: نعم. قال حمزة: وقال عبدان: لا شك أنه يدخل في الصحيح.[٣]

وقال السلمي: سألت الدارقطني عنه فقال: ثقة جبل إمام من الأئمة ثبت أقل المشايخ خطأ.[٤]

وقال أبو مسعود البجلي: روى أبو القاسم حديثا فتكلم فيه جماعة من شيوخ وقته فقطع الإملاء ولم يزل يجتهد في تتبع الكتب حتى وجد أصله بخط جده.[٥]

قال الخطيب في تاريخه: استكمل مِئَة سنة وثلاث سنين وشهرًا واحدًا.[٦]

وقال ابن عديّ: كَانَ صاحب حديث، وكان ورّاقًا، من ابتداء أمره يورق على جده وعمه، وغيرهما، وكان يبيع أصل نفسه في كل وقت، ووافيت العراق

(١) سؤالات حمزة (٣٣٥)
(٢) تاريخ بغداد (١١/ ٣٢٥)
(٣) تاريخ بغداد (١١/ ٣٢٥)
(٤) سؤالات السلمي (١٩٧)، تاريخ بغداد (١١/ ٣٢٥)
(٥) تاريخ بغداد (١١/ ٣٢٥)
(٦) تاريخ بغداد (١١/ ٣٢٥)

سنة سبعٍ وتسعين ومائتين وأهل العلم والمشايخ منهم مجتمعين على ضعفه، وكانوا زاهدين في حضور مجلسه، وما رأيت في مجلسه قط في ذلك الوقت إلا دون العشرة غرباء، بعد أنّ يسأل بنوه الغرباء مرةً بعد مرّة حضور مجلس أبيهم، فيقرأ عليهم لفظًا، وكان مُجّانهم يقولون: ابن مَنِيع شجرة تحمل دَاوُد بْن عَمْرو الضَّبّيّ، أي من كثرة ما يروي عَنْهُ، وما علمت أحدًا حدَّثَ عَنْ عليّ بْن الْجَعْد أكثر مما حدَّثَ هُوَ، وسمعه قاسم المطرّز يَقُولُ: حدثنا عُبَيْد الله العيشي، فقال القاسم: في حرم من يكذب، وتكلّم قومٌ فيه عند عَبْد الحميد الورّاق، ونسبوه إلى الكذب، فقال: هُوَ أنغش من أنّ يكذب، يعني ما يُحْسِن الكذب.

قَالَ: وكان بذيء اللّسان، يتكلّم في الثّقات، وسمعته يَقُولُ يوم مات المَرْوَزِيّ محمد بْن يحيى: أَنَا قد ذهبَ بي عمّي إلى أَبِي عُبَيْد، وعاصم بْن عليّ، وسمعتُ منهما، ولمّا مات أصحابه احتمله النّاسُ، واجتمعوا عَلَيْهِ، ونفق عندهم، ومع نَفاقه وإسناده كَانَ مجلس ابن صاعد أضعاف مجلسه.(١)

قال الذهبي: قد بالغ ابن عديّ من الحطّ عَلَى البَغَويّ، ولم يقدر أن يُخرّج لَهُ ممّا غلط فيه سِوَى حديثين.(٢)

ثمّ قَالَ ابن عدي: والبغوي كَانَ معه طرف من معرفة الحديث ومن معرفة التصانيف، وطال عمره، واحتاجوا إِلَيْهِ، وقَبِله النّاس، ولولا أنّي شرطت أن كلَّ من تَكلَّم فيه متكلمٌ ذكرته، وإلّا كنتُ لَا أذكره.(٣)

وقال الحافظ عَبْد الغني الْمَصْرِيّ: سألت أبا بَكْر محمد بْن عليّ النّقّاش: تحفظ شيئًا ممّا أخذ عَلَى ابن بنت مَنِيع؟ قَالَ: غلط في حديث، عن محمد بن عبد الواهب، عَنْ أَبِي شهاب، عَنْ أَبِي إِسْحَاق الشَّيْبانيّ، رواه عَنْ محمد، وإنّما سمعه من إبراهيم بْن هانئ، عَنْهُ، فأخذه عَبْد الحميد الورّاق بلسانه ودارَ عَلَى

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (٥/ ٤٣٧)
(٢) ميزان الاعتدال (٢/ ٤٩٢)
(٣) الكامل في ضعفاء الرجال (٥/ ٤٣٧)

أصحاب الحديث، فبلغ ذَلِكَ ابن بنت مَنِيع، فخرج إلينا، وعرفنا أَنَّهُ غلط، وأنه أراد أن يكتب: حدثنا إبراهيم بْن هانئ، فمرّت يده عَلَى العادة، ورجع عَنْهُ، ورأيتُ فيه الانكسار والغَمّ، وكان – رحمه الله – ثقة.(١)

وقَالَ الخطيب: كَانَ ثقة ثبتًا، فهمًا عارفًا.(٢)

قَالَ الخليليّ: أبو القاسم البَغَويّ من المعمرين العلماء، وعنده مائة شيخ لم يشاركه أحدٌ في آخر عمره فيهم، ثم ينزل إلى الشيوخ، وهو حافظ عارف، صنف مُسْنِد عمّه عليّ بْن عَبْد العزيز، وقد حسدوه في آخر عمره، فتكلموا فيه بشيء لَا يقدح فيه، وقد سَمِعْتُ عَبْد الرَّحْمَن بْن محمد يقول: سمعت أبا أحمد الحاكم يقول: سَمِعْتُ البَغَويّ يَقُولُ: ورّقت لألف شيخ.(٣)

وقال مسلمة بن قاسم: بغدادي ثقة يكنى أبا القاسم وكانت إليه الرحلة في زمانه وكان يأخذ البرطيل على السماع.(٤)

وقال ابن الجوزي: قَالَ ابْن عدي رَأَيْت الْعلمَاء بِبَغْدَاد مُجْتَمعين على ضعفه، وَهَذَا تحامل من ابْن عدي وَمَا لِلطَّعْنِ فِيهِ وَجه.(٥)

– وقد أنكر عليه ابن عدي حديثًا عن كامل بن طلحة عن مَالِكٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَن أَبِي سَعِيد عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيهِ وَسلَّمَ ثَلاثٌ لا يُفَطِّرْنَ الصَّائِمَ، وإِنَّما هُوَ عِنْدَ كَامِلٍ عَنْ عَبد الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ وَحَدَّثَ عَنِ الْقَوَارِيرِيِّ وَجَعَلَهُ فِي أَحَادِيثِ السُّنَّةِ عَنْ خَالِدِ بْنِ الْحَارِثِ عَنْ شُعْبَة، عَن قَتادَة عَنْ سَعِيد بْنِ المُسَيَّب، عَن أَبِي سَعِيد الْخُدْرِيِّ أُتِيَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيهِ وَسلَّمَ بِتَمْرٍ رَيَّانَ وَأَخْطَأَ الْقَوَارِيرِيُّ وَصَحَّفَ عَلَيْهِ.

قال ابن عدي: حَدَّثَنَاهُ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ محمي عن القواريري عن

(١) تاريخ بغداد (١١/ ٣٢٥)
(٢) تاريخ بغداد (١١/ ٣٢٥)
(٣) الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي (٢/ ٦١٠)
(٤) تاريخ بغداد (١١/ ٣٢٥)
(٥) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (٢/ ١٣٩)

خالد بن الحارث عن سَعِيد بن أبي عَرُوبة بهذا الحديث.[١]

وتعقبه ابن حجر في "اللسان" فقال: (وفي قوله – (أي ابن عدي) –: إن هذا الحديث مما أنكر على البغوي نظر؛ فقد أورده الدارقطني في "غرائب مالك" عن دعلج بن أحمد، وَالحسن بن أحمد بن صالح قالا: حدثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز، حَدَّثَنا كامل بن طلحة ... فذكره ثم قال: قال لنا دعلج: قال لنا أبو القاسم، يعني عبد الله المذكور –: أخبرني موسى بن هارون أن كاملًا رجع عنه. انتهى. وإذا رجع كامل عنه فالذي يظهر أن عبد الله أيضًا رجع عنه فلذلك لم يسمعه منه الدارقطني وهو شيخه وقد أكثر عنه فكيف ينكر عليه.)[٢]

قال الذهبي في المغني: ثقة تكلم فيه بعضهم بلا حجة.[٣]

**قلت: ثقة تكلم فيه بلا حجة.**

**•مناقشة قول السليماني، وتعقب الذهبي له:**

لعل ما رمى به السليمانيُ أبا القاسم البغوي راجع إلى قدح ابن عدي فيه، وسيره على نهج ابن عدي في الرجل غير مقبول من أوجه:

**<u>الأول</u>**: أنه رجع عن تضعيف الرجل بقوله الذي تقدم في الترجمة: (والبغوي كان معه طرف من معرفة الحديث ومن معرفة التصانيف، وَهو من أهل بيت الحديث جده وعمه، وطال عمره، واحتمله الناس، واحتاجوا إليه، وقبله الناس، ولولا أني شرطت في الكتاب أن كل من تكلم فيه متكلم ذكرته، وإلا كنت لا أذكره)

**<u>الثاني</u>**: رد العلماء لكلام ابن عدي، فقد مرَّ قول ابن الجوزي: (وَهَذَا تحامل من ابْن عدي وَمَا لِلطَّعْنِ فِيهِ وَجه).

**<u>الثالث</u>**: الحديث الذي أورده ابن عدي ينكره عليه؛ تعقبه فيه ابن حجر، وبين أنه لا يسلم له فيما قال.

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (٥/ ٤٣٧)

(٢) لسان الميزان (٤/ ٥٦٥)

(٣) المغني (١/ ٥٠٧)

**●الخلاصة:**

**تعقب الذهبي للسليماني يسلم له به، وهذا القدح من السليماني في أبي القاسم البغوي من جملة حطه على الأئمة الكبار؛ مما جعل الذهبي يحمل عليه؛ فقال في "السير": (قَالَ أَحْمَدُ بنُ عَلِيٍّ السُّلَيْمَانِيُّ، الحَافِظُ: البَغَوِيُّ يُتَّهَمُ بِسَرِقَةِ الحَدِيْثِ. قُلْتُ: هَذَا القَوْلُ مَرْدُوْدٌ، وَمَا يَتَّهِمُ أَبُو القَاسِمِ أَحَدٌ يَدْرِي مَا يَقُوْلُ، بَلْ هُوَ ثِقَةٌ مُطلَقاً.)(١)**

**(٤) "عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي"**

**قال الإمام الذهبي – رحمه الله –: (وما ذكرته لولا ذكر أبي الفضل السليماني له، فبئس ما صنع، فإنه قال ذكر أسامي الشيعة من المحدثين الذين يقدمون عليًا على عثمان: الأعمش، النعمان بن ثابت، شعبة بن الحجاج، عبد الرزاق، عبيد الله بن موسى، عبد الرحمن بن أبي حاتم).(٢)**

**●ترجمة: " عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي "**

هو عَبْدُالرَّحْمَنِ أَبُو مُحَمَّدٍ بنُ مُحَمَّدِ بنِ إِدْرِيْسَ. يُكْنَى: أَبَا مُحَمَّدٍ. وُلِدَ: سَنَةَ أَرْبَعِيْنَ وَمائَتَيْنِ، أَوْ إِحْدَى وَأَرْبَعِيْنَ.

روى عن أَبِي سَعِيْدٍ الأَشَجِّ، وَالحَسَنِ بنِ عَرَفَةَ، وَيُوْنُسَ بنِ عَبْدِالأَعْلَى، وَأَحْمَدَ بنِ سِنَانٍ، وَحَجَّاجِ ابنِ الشَّاعِرِ، وَإِبْرَاهِيْمَ المُزَنِيِّ، وَالرَّبِيْعِ بنِ سُلَيْمَانَ المُؤَذِّنِ، وَبَحْرِ بنِ نَصْرٍ، وَأَبِي زُرْعَةَ، وَخَلاَئِقَ.

رَوَى عَنْهُ: ابْنُ عَدِيٍّ، وَأَبُو الشَّيْخِ بنُ حَيَّانَ، وَأَبُو أَحْمَدَ الحَاكِمُ، وَعَلِيُّ بنُ عَبْدِ العَزِيْزِ بنِ مَرْدَك، وَأَحْمَدُ بنُ مُحَمَّدٍ البَصِيْرُ الرَّازِيُّ، وَعَبْدُ اللهِ بنُ مُحَمَّدِ بنِ أَسَدٍ الفَقِيْهُ، وَأَبُو عَلِيٍّ حَمْدُ بنُ عَبْدِاللهِ الأَصْبَهَانِيُّ، وَإِبْرَاهِيْمُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ يَزْدَادَ، وَأَخُوْهُ؛ أَحْمَدُ، وَإِبْرَاهِيْمُ بنُ مُحَمَّدٍ النَّصْر آبَاذِي، وَأَبُو سَعِيْدٍ بنُ عَبْدِ

(١) سير أعلام النبلاء (١٤/ ٤٥٥)

(٢) ميزان الاعتدال (٢/ ٥٨٧)

الوَهَّابِ الرَّازِيُّ، وَعَلِيُّ بنُ مُحَمَّدٍ القَصَّارُ، وَخَلْقٌ سِوَاهُم.(١)

قَالَ أَبُو يَعْلَى الخَلِيْلِيُّ: أَخَذَ أَبُو مُحَمَّدٍ عِلْمَ أَبِيْهِ، وَأَبِي زُرْعَةَ، وَكَانَ بَحْراً فِي العُلُوْمِ وَمَعْرِفَةِ الرِّجَالِ، وقال: يُقَالُ إِنَّ السُّنَّةَ بِالرَّيِّ خُتِمَتْ بِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ.(٢)

قَالَ أَبُو الوَلِيْدِ البَاجِي: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ أَبِي حَاتِمٍ ثِقَةٌ حَافِظٌ. (٣)

وقال علي بن محمد المصري: رجل منذ ثمانين سنة على وتيرة واحدة ، لم ينحرف عن الطريق.(٤)

و قال علي بن أحمد الفرضي: ما رأيت أحدا ممن عرف عبد الرحمن ذكر عنه جهالة قط.(٥)

وقال الذهبي: الحافظ الثبت ابن الحافظ الثبت.(٦)

تُوُفِّيَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ: فِي المُحَرَّمِ، سَنَةَ سَبْعٍ وَعِشْرِيْنَ وَثَلاَثِ مائَةٍ بِالرَّيِّ، وَلَهُ بِضْعٌ وَثَمَانُوْنَ سَنَةً.(٧)

**•مناقشة قول السليماني، وتعقب الذهبي له:**

كلام السليماني لم ينقل عن أحد ممن عاصر أبا حاتم ولا من جاء بعده إلا ما أورده ياقوت في حكاية عن أهل الري؛ قال: (وكان أهل الريّ أهل سنّة وجماعة إلى أن تغلب أحمد بن الحسن المارداني عليها فأظهر التشيع وأكرم أهله وقرّبهم فتقرّب إليه الناس بتصنيف الكتب في ذلك فصنف له عبد الرحمن بن أبي حاتم كتابًا في فضائل أهل البيت وغيره، وكان ذلك في أيّام المعتمد وتغلبه عليها في سنة ٢٧٥)(٨)

(١) سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٦٣)
(٢) الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي (٢/ ٦٨٣)
(٣) الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (٦/ ٢٩٤)
(٤) سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٦٣)
(٥) سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٦٣)
(٦) تاريخ الإسلام (٧/ ٥٣٣)
(٧) سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٦٣)
(٨) معجم البلدان (٣/ ١٢١)

كذا ما نقله ابن حجر عن مسلمة بن قاسم في أبي حاتم: " كان ثقة، وكان شيعيًا مفرطًا، وحديثه مستقيم ".

قال ابن حجر – معلقًا –: ولم أر من نسبه إلى التشيع غير هذا الرجل. نعم ذكر السليماني ابنه عبدالرحمن من الشيعة الذين كانوا يقدمون عليًا على عثمان كالأعمش وعبد الرزاق ، فلعله تلقف ذلك من أبيه، وكان ابن خزيمة يرى ذلك أيضًا مع جلالته.(١)

**قلت: هذا كله مردود من أوجه:**

**الأول:**– ذِكر السليماني لابن أبي حاتم في الشيعة الذين يفضلون عليًا لم يعرف في العصر الذي عاش فيه ابن أبي حاتم، ولو عُرف لنقل.

**الثاني:**– كلام السليماني في ابن أبي حاتم هو من جملة حطه على الأئمة الكبار – كما قال الذهبي.

**الثالث:**– ما ورد عن عقيدة ابن أبي حاتم يدفع قول السليماني؛ فقد رُوي عنه أنه قال: ( سَأَلْتُ أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَنْ مَذَاهِبِ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي أُصُولِ الدِّينِ، وَمَا أَدْرَكَا عَلَيْهِ الْعُلَمَاءَ فِي جَمِيعِ الْأَمْصَارِ، وَمَا يَعْتَقِدَانِ مِنْ ذَلِكَ ، فَقَالَا: " أَدْرَكْنَا الْعُلَمَاءَ فِي جَمِيعِ الْأَمْصَارِ حِجَازًا وَعِرَاقًا وَشَامًا وَيَمَنًا فَكَانَ مِنْ مَذْهَبِهِمُ: الْإِيمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ ، يَزِيدُ وَيَنْقُصُ ، وَالْقُرْآنُ كَلَامُ اللَّهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ بِجَمِيعِ جِهَاتِهِ ، وَالْقَدَرُ خَيْرُهُ وَشَرُّهُ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، وَخَيْرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ بَعْدَ نَبِيِّهَا عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ ، ثُمَّ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ، ثُمَّ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ ، ثُمَّ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ – عَلَيْهِمُ السَّلَامُ – ، وَهُمُ الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ الْمَهْدِيُّونَ ، وَأَنَّ الْعَشَرَةَ الَّذِينَ سَمَّاهُمْ رَسُولُ اللَّهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –وَشَهِدَ لَهُمْ بِالْجَنَّةِ عَلَى مَا شَهِدَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وَقَوْلُهُ الْحَقُّ ، وَالتَّرَحُّمُ عَلَى جَمِيعِ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ وَالْكَفُّ عَمَّا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ... قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: «وَبِهِ أَقُولُ أَنَا»)(٢)

---

(١) تهذيب التهذيب (٥٠١/٣) .

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ١٩٧)

**الرابع**: قول ياقوت الحموي لا سند له؛ بل هو مجرد حكاية، ولم ينقلها أحد من معاصري ابن أبي حاتم.

**الخامس**: إذا سلمنا للسليماني فيما قال؛ فغاية ما فيه هو أنه – إن ثبت ذلك – أي من تقديم علي على عثمان؛ فهذا ليس من التشيع المفرط؛ بل لا يكون تشيعًا أصلًا؛ لأنه مذهب جماعة من أهل السنة – كما قال الحافظ ابن حجر – رحمه الله –:

فقد أورد العراقي في "ذيل ميزان الاعتدال" ترجمة: إبراهيم بن عبد العزيز، أبي إسحاق المديني الأصبهاني:

قال ابن حجر في "اللسان": ذكر أبو الشيخ، ثم أبو نعيم، أنه قعد للتحديث فأخرج الفضائل، فأملى فضائل أبي بكر، ثم عمر، ثم قال : نبدأ بعثمان أو بعلي ؟ فقالوا : هذا رافضي، فتركوا حديثه.

قال ابن حجر: وهذا ظلم بين، فإن هذا مذهب جماعة من أهل السنة، أعني التوقف في تفضيل أحدهما على الآخر، وإن كان الأكثر على تقديم عثمان ، بل كان جماعة من أهل السنة يقدمون عليا على عثمان، منهم: سفيان الثوري، وابن خزيمة .(١)

وقال ابن حجر في ترجمة "أبان بن تغلب" في "التهذيب":

(... فالتشيع في عرف المتقدمين هو اعتقاد تفضيل علي على عثمان، وأن عليًا كان مصيبًا في حروبه، وأن مخالفه مخطئ مع تقديم الشيخين وتفضيلهما، وربما اعتقد بعضهم أن عليًا أفضل الخلق بعد رسول الله – صلى الله عليه وسلم–، وإذا كان معتقد ذلك ورعًا دينًا صادقًا مجتهدًا فلا ترد روايته بهذا، لا سيما إن كان غير داعية، وأما التشيع في عرف المتأخرين فهو الرفض المحض فلا تقبل رواية الرافضي الغالي ولا كرامة).(٢)

وفي "مقدمة الفتح":

(١) ينظر: ذيل ميزان الاعتدال للعراقي (٣١٤/١)، لسان الميزان (١/ ٣١٤)

(٢) تهذيب التهذيب (١/ ٩٤)

(والتشيع محبَّة على وتقديمه على الصحابة فَمن قدمه على أبي بكر وَعمر فَهُوَ غال فِي تشيعه وَيُطلق عَلَيْهِ رَافِضِي وَإِلَّا فشيعي فَإِن انضاف إِلَى ذَلِك السب أَو التَّصْرِيح بالبغض فغال فِي الرَّفْض وَإِن اعْتقد الرّجْعَة إِلَى الدُّنْيَا فأشد فِي الغلو)[1]

وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: اختلفَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ بَغْدَادَ، فَقَالَ قَوْمٌ: عُثْمَانُ أَفضلُ، وَقَالَ قَوْمٌ: عليٌّ أَفضلُ، فَتَحَاكَمُوا إليَّ، فَأَمسكتُ وَقُلْتُ: الإِمْسَاكُ خَيْرٌ، ثُمَّ لَمْ أَرَ لِدِيْنِي السُّكُوتَ، وَقُلْتُ لِلَّذِي اسْتَفْتَانِي:

ارْجِعْ إِلَيْهِم، وَقُلْ لَهُم: أَبُو الحَسَنِ يَقُوْلُ: عُثْمَانُ أَفضَلُ مِنْ عَلِيٍّ بِاتِّفَاقِ جَمَاعَةِ أصحاب رسول الله – صلى الله عليه وسلم –، هَذَا قَولُ أَهْلِ السُّنَّةَ، وَهُوَ أَوَّلُ عَقْدٍ يُحَلّ فِي الرَّفْضِ.[2]

قال الذهبي – معقبًا –: لَيْسَ تَفْضِيْلُ عَلِيٍّ بِرَفضٍ وَلاَ هُوَ ببدعَةٌ، بَلْ قَدْ ذَهبَ إِلَيْهِ خَلقٌ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِيْنَ، فَكُلٌّ مِنْ عُثْمَانَ وَعلِيٍّ ذُو فضلٍ وَسَابِقَةٍ وَجِهَادٍ، وَهُمَا مُتَقَارِبَانِ فِي العِلْمِ وَالجَلاَلَة، وَلعلَّهُمَا فِي الآخِرَةِ مُتسَاوِيَانِ فِي الدَّرَجَةِ، وَهُمَا مِنْ سَادَةِ الشُّهَدَاءِ –رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، وَلَكِنَّ جُمُهورَ الأُمَّةِ عَلَى تَرَجيْحِ عُثْمَانَ عَلَى الإِمَامِ عَلِيٍّ، وَإِلَيْهِ نَذْهَبُ، وَالخَطْبُ فِي ذَلِكَ يسيرٌ، وَالأَفضَلُ مِنْهُمَا بِلاَ شكٍّ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، مَنْ خَالفَ فِي ذَا، فَهُوَ شِيعِيٌّ جَلدٌ، وَمَنْ أَبغضَ الشَّيْخَيْنِ وَاعتقدَ صِحَّةَ إِمَامَتِهِمَا فَهُوَ رَافضيٌّ مَقِيتٌ، وَمَنْ سَبَّهما وَاعتقدَ أَنَّهُمَا لَيْسَا بِإِمَامَيْ هُدَى فَهُوَ مِنْ غُلاَةِ الرَّافِضَةِ – أَبعدَهُم اللهُ –.[3]

**وعلى كلٍّ فتعقب الذهبي للسليماني يسلم له به، ولا مجال للقدح في الرجل من هذه الجهة، ولا الحط عليه.**

(١) فتح الباري لابن حجر (١/ ٤٥٩)

(٢) تاريخ دمشق لابن عساكر (٣٩/ ٥٠٩)، سير أعلام النبلاء (١٦/ ٤٥٧)

## (٥) "عمار بن رزيق"

**قال الإمام الذهبي – رحمه الله –: (ما رأيت لأحد فيه تليينًا إلا قول السليماني: إنه من الرافضة، فالله أعلم بصحة ذلك).[١]**

**•ترجمة: "عمار بن رزيق"**

هو عمَّار بْن رُزيق – بتقديم الراء، مصغَّر – الضُّبيُّ الكوفيُّ؛ أبو الأحوص. روى عن أبي إسحاق السبيعي والأعمش وعطاء بن السائب، وغيرهم. وعنه أبو الجواب الأحوص بن جواب وأبو أحمد الزبيري وزيد بن الحباب ويحيى بن آدم ومعاوية بن هشام، وغيرهم.[٢] قال ابن معين وأبو زرعة: ثقة،[٣] وقال الإمام أحمد كان من الأثبات[٤]، وقال ابن شاهين في الثقات: قال ابن المديني: ثقة[٥]، وقال أبو حاتم: لا بأس به[٦]، وقال النسائي: ليس به بأس[٧]، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: مات سنة تسع وخمسين ومائة[٨]. وقال أبو بكر البزار: ليس به بأس جيد الحديث. قال ابن حجر في "التقريب": لا بأس به[٩]، وفي "مقدمة الفتح": عَمَّارُ بْنُ رُزَيْقٍ أَحَدُ الثِّقَاتِ [١٠].

**قلت: الراجح أنه صدوق حسن الحديث.**

**•مناقشة قول السليماني، وتعقب الذهبي له:**

**لم أقف على من اتهم عمار بن رزيق بالرفض.**

---

(١) ميزان الاعتدال (٣/ ١٦٤)
(٢) تهذيب الكمال (٢١/ ١٨٩)
(٣) تاريخ ابن معين – رواية الدارمي (ص: ١٥٩)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٦/ ٣٩٢)
(٤) تهذيب التهذيب (٧/ ٤٠٠)
(٥) تهذيب التهذيب (٧/ ٤٠٠)
(٦) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٦/ ٣٩٢)
(٧) تهذيب التهذيب (٧/ ٤٠٠)
(٨) الثقات لابن حبان (٧/ ٢٨٦)
(٩) تقريب التهذيب (ص: ٤٠٧)
(١٠) فتح الباري لابن حجر (١/ ٢٥٧)

**قلت: لعل قول السليماني فيه سببه الوهم؛ فهناك عمار آخر منسوب إلى التشيع؛ هو:**

عَمَّارُ بنُ مُعَاوِيَةَ بنِ أَسْلَمَ البَجَلِيُّ، أَبُو مُعَاوِيَةَ الدُّهْنِيُّ – بِضَم الْمُهْمِلَة – الكُوْفِيُّ. ويقال: ابن أبي معاوية، ويقال: ابن صالح، ويقال: ابن حبان. روى عن أبي سلمة بن عبد الرحمن وسعيد بن جبير وأبي الزبير وإبراهيم التيمي وأبي جعفر الباقر، وطائفة. وعنه ابنه معاوية وشعبة والسفيانان وإسرائيل وشريك، وآخرون. قال أحمد، وابن معين، وأبو حاتم، والنسائي: ثقة، وقال يعقوب بن سفيان: لا بأس به. وقال ابن المديني عن سفيان قطع بشر بن مروان عرقوبيه في التشيع، وقال العقيلي: نسب إلى التشيع، وذكره ابن حبان في الثقات. مات سنة ثلاث وثلاثين ومائة. قال ابن حجر في التقريب: صدوق يَتشَيَّعُ.

**قلت: الراجح أنه ثقةٌ، كما قال الأكثرون، وليس فيه جرح سوى ما نُسِب إليه من تشيع، وهو غير قادح فيه.**

## (٦) " عيسى بن عُبيد بن مالكٍ الكِنْدي "

**قال الإمام الذهبي – رحمه الله –: (قال أبو الفضل السليماني: فيه نظر. قلت: هو مروزي، صالح الحديث.)**[1]

**•ترجمة عيسى بن عُبيد بن مالكٍ الكِنْدي:**

هو عيسى بن عُبيد بن مالكٍ الكِنْدي، أبو المُنِيب – بضم الميم وكسر النون بعدها تحتانية ثم موحدة – وأبوه بغير إضافة، وقد قيل فيه: عبيدُ الله.

روى عن عميه معبد وعمرو ابني مالك، وعبدالله بن بريدة وغيلان بن عبد الله العامري والربيع ابن أنس وأبي مجلز ويحيى بن سعيد الأنصاري، وغيرهم.

(١) ميزان الاعتدال (٣/ ٣١٨)

وعنه عبد العزيز بن أبي رزمة وعيسى بن موسى غنجار والعلاء بن عمران وعبد الله ابن عثمان ونعيم بن حماد، وجماعة. [١]

قال أبو زرعة: لا بأس به.[٢]

وذكره ابن حبان في الثقات.[٣]

وقال أبو الفضل السليماني: فيه نظر.[٤]

وقال الذهبي: صالح الحديث.[٥]

وقال ابن حجر: صدوق؛ من الثامنة. روى له أبو داود، والتِّرْمِذِيّ، والنَّسَائي.[٦]

**قلت: صدوق.**

**•مناقشة قول السليماني، وتعقب الذهبي له:**

**لم أقف على من تكلم في الرجل بالجرح غير السليماني، وتعقب الذهبي له يسلم له به لأن جرح السليماني للرجل غير مفسَّر.**

## (٧) "الفَضْلُ بنُ الحُبَابِ"

**قال الإمام الذهبي – رحمه الله –: (وكان ثقة عالمًا. ما علمت فيه لينًا إلا ما قال السليماني: إنه من الرافضة. فهذا لم يصح عن أبي خليفة.)**[٧]

**•ترجمة "الفَضْل بن الحُبَابِ":**

هو الفَضْلُ بنُ الحُبَابِ بن محمد بن شعيب، أبو خليفة الْجُمَحِيّ البصْريّ.

(١) تهذيب الكمال (٢٢/ ٦٣٤)
(٢) الجرح والتعديل (٦/ ٢٨٢)
(٣) الثقات لابن حبان (٧/ ٢٣٧)
(٤) ميزان الاعتدال (٣/ ٣١٨)
(٥) الكاشف (٢/ ١١١)
(٦) تقريب التهذيب (ص: ٤٣٩)
(٧) ميزان الاعتدال (٣/ ٣٥٠)

اسم أبيه عُمَرو، ولَقَبُه: الحُباب.

سَمِعَ أبو خليفة مِنْ: كبار شيوخ أبي داود وأبي زُرْعة؛ فَسَمِعَ: مسلم بن إبراهيم، وسليمان بن حرب، وشاذّ بن فَيّاض، وأبا الوليد الطَّيَالِسيّ، ومّسَدّدًا، وعُمَرو بن مرزوق، وعثمان بن الهيثم المؤذّن، وجماعة كبيرة.

رَوَى عَنْهُ: أبو بكر الْجِعَابيّ، وأبو بكر الإسماعيليّ، والطَّبَرانيّ، وابن عديّ، وأبو الشيخ، وخلْق سواهم.(١)

قال أبو نُعَيْم عبد الملك بن الحسن ابن أخت أبي عَوَانَة: سمعتُ أبي يقول لأبي عليّ الحافظ النَّيْسابوريّ: دخلتُ أنا وأبو عوانة البصرة، فقيل: إن أبا خليفة قد هُجِر، وَيُدَّعَى عليه أنّه قال: القرآن مخلوق. فقال لي أبو عَوَانة: يا بُنيّ، لَا بُدَّ أن ندخل عليه. قال: فقال له أبو عَوَانة: ما تقول في القرآن؟ فاحمرَّ وجهه وسكتَ، ثم قال: القرآن كلام الله غير مخلوق، ومَن قال مخلوق فهو كافر. أستغفر الله، وأنا تائب إلى الله من كلّ ذنبٍ إلّا الكذِب، فإنّي لم أكذب قط. قال: فقام أبو علي إلى أبي فقبّل رأسه، فقال أبي: قام أبو عَوَانة إليه فقبّل كتفه.(٢)

ذَكَره ابن حِبَّان في "الثقات"(٣)، وقال أبو يعلى الخليلي: احترقت كتبه، منهم من وثقه، ومنهم من تكلم فيه، وهو إلى التوثيق أقرب. والمتأخرون أخرجوا له في الصحيح، وآخر من أكثر عنه أبو أحمد الغطريفي الجرجاني، كتب إلي بأن أروي عنه(٤)، وقال أبو بكر الزبيدي: كان من أجلاء أصحاب الحديث.(٥)

وقال مسلمة بن قاسم: كان ثقة مشهورًا كثير الحديث وكان يقول

(١) سير أعلام النبلاء (١٤/ ٧)
(٢) المصدر السابق
(٣) الثقات لابن حبان (٩/ ٨)،
(٤) الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي (٢/ ٥٢٦)
(٥) تذكرة الحفاظ (٢/ ١٧٧)

بالوقف[١]، وهو الذي نقم عليه.[٢]

وقال الذهبي: الإِمَامُ، العَلاَّمَةُ، المُحَدِّثُ، الأَدِيْبُ، الأَخْبَارِيُّ، شَيْخُ الوَقْتِ.

وقال أيضا: كان ثقة صادقًا مأمونًا أديبًا فصيحًا مفوهًا.[٣]

قال ابن حجر: ذكر له الدارقطني في الغرائب حديثا أخطأ في سنده فقال: حدثنا محمد بن عمر حَدَّثَنا أبو خليفة حدثنا محمد بن الحسن ابن أخت القعنبي حدثنا عبد الله بن نافع عن مالك، عَن الزُّهْرِيّ، عَن عروة عن عائشة أنهم ذكروا للنبي – صلى الله عليه وسلم – كنيسة رأوها بالشام ... الحديث. قال: تفرد به أبو خليفة، والمحفوظ عن مالك عن صالح بن كيسان عن عروة، يعني بغير هذا اللفظ –.

قال ابن حجر: وروى ابن عبد البر في "الاستذكار" من طريقه حديثًا منكرًا جدًا ما أدري من الآفة فيه؟

قال ابن عبد البر: أخبرنا أحمد بن قاسم، ومُحمد بن إبراهيم، ومُحمد بن حكم قالوا: حدثنا محمد بن معاوية حدثنا الفضل بن الحباب حدثنا هشام بن عبد الملك الطيالسي حدثني شعبة، عَن أبي الزبير، عَن جَابر – رضي الله عنه – قال: سمعت رسول الله – صلى الله عليه وسلم – يقول: "من وسع على نفسه وأهله يوم عاشوراء وسع الله عليه سائر سنته". قال جابر: جربناه فوجدناه كذلك. وقال أبو الزبير مثله. وقال شعبة مثله.[٤]

---

(١) الواقفة: هم الَّذين يتوقفون فِي الْقُرْآن فَلَا يَقُولُونَ مَخْلُوق ولاغير مَخْلُوق وَقد ذمهم من لَا يُحْصى عَددهمْ من الْأَئِمَّة، كَالْإِمَام أَحْمد وَالشَّافِعِيّ وَإِسْحَاق بن رَاهَوَيْهِ وَغَيرهم، وَقَالَ عبد الله بن الإِمَام أَحْمد في السنة ": سَمِعت أبي سُئِلَ عَن الواقفة فَقَالَ أبي: من كَانَ مِنْهُم يُخَاصم وَيعرف بالْكَلَام فَهُوَ جهمي، وَمن لم يكن يعرف بالْكَلَام يجانب حَتَّى يرجع، وَمن لم يكن لَهُ علم يسْأَل يتَعَلَّم. وَسمعت أبي مرّة أُخْرَى سُئِلَ عَن اللفظية والواقفة فَقَالَ: من كَانَ مِنْهُم يحسن الْكَلَام فَهُوَ جهمي. وَقَالَ مرّة أُخْرَى: هم شَرّ من الْجَهْمِية. ينظُر: مَجْمُوع الْفَتَاوَى لِابْنِ تَيْمِية (١٢: ٤٢٠)، السّنة (ص:٣٦)

(٢) تذكرة الحفاظ (٢/ ١٧٧)

(٣) تاريخ الإسلام (٧/ ٩٢)، سير أعلام النبلاء (١٤/ ٧)

(٤) أخرجه ابن عبد البر في الاستذكار، ك: الصيام، ب: صِيَام يَوْمِ الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى وَالدَّهْرِ. (٣/ ٣٣١)

وشيوخ ابن عبد البر الثلاثة موثقون وشيخهم محمد بن معاوية هو ابن الأحمر راوي السنن عن النسائي وثقه ابن حزم، وَغيره فالظاهر أن الغلط فيه من أبي خليفة فلعل ابن الأحمر سمعه منه بعد احتراق كتبه والله أعلم.(١)

تُوُفّي في ربيع الآخر أو في جُمَادَى الأولى عن مائة سنة إلّا أَشْهُرًا.(٢)

**قلت: ثقة له أخطاء بسبب احتراق كتبه، واتهم بالوقف، والنصب، ويقال أنه رجع عن ذلك.**

**•مناقشة قول السليماني، وتعقب الذهبي له:**

**اتهام السليماني للفضل بن الحباب بالرفض لم يقل به غيره، ويسلم للذهبي تعقبه للسليماني،**

**ووافق الذهبي على تعقبه الحافظ ابن حجر؛ فقال:**

**(وقد ذكره أبو علي التنوخي في "نشوار المحاضرة"(٣) وحكى عن صديق له أنه قرأ على أبي خليفة أشياء من جملتها: ديوان عمران بن حطان الخارجي المشهور وأنه بكى عند مواضع منه من جملتها: قول عمران المشهور في رثاء عبد الرحمن بن ملجم وأن المُفجع البصري بلغه ذلك فقال:**

**أبو خليفة مطوي على دخن ... للهاشميين في سر وإعلان**

**ما زلت أعرف ما يخفي وأنكره ... حتى اصطفى شعر عمران بن حطان**

(١) لسان الميزان (ص:٣٣٨)

(٢) ينظر: طبقات الحنابلة (١/ ٢٤٩)، المختلطين للعلائي (ص: ٩٦)، (٢/ ١٧٧)، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (٧/ ٥١٣).

(٣) نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة (٣/ ٢٨٩)

**فهذا ضد ما حكاه السليماني ولعله أراد أن يقول: ناصبي[١] ، فقال: رافضي والنصب معروف في كثير من أهل البصرة.)[٢]**

**ولعل الرجل – كما قال ابن حجر – أراد أن يرميه بالنصب أو الوقف فأخطأ.**

**(٨) "محمد بن جرير الطبري"**

**قال الإمام الذهبي – رحمه الله –: (أقذع أحمد بن علي السليماني الحافظ، فقال: كان يضع للروافض، كذا قال السليماني: وهذا رجم بالظن الكاذب، بل ابن جرير من كبار أئمة الإسلام المعتمدين، وما ندعى عصمته من الخطأ، ولا يحل لنا أن نؤذيه بالباطل والهوى، فإن كلام العلماء بعضهم في بعض ينبغي أن يتأنى فيه، ولا سيما في مثل إمام كبير، فلعل السليماني أراد الآتى).[٣]**

**ترجمة : "محمد بن جرير الطبري":**

هو مُحَمَّدُ بنُ جَرِيْرِ بنِ يَزِيْدَ بنِ كَثِيْرٍ الطَّبَرِيُّ الْإِمَام صاحب التّصانيف. مِن أهلِ آمُل طَبَرِسْتان.

حدث عن: إسماعيل بن المتوكل الحمصي، ويعقوب الدورقي، ومحمد بن العلاء وهناد بن السري ومحمد بن المثنى، والحسن بن عرفة، وخلق.

---

(١) النصب لغة : إقامة الشيء ورَفعِهِ ، ومنه ناصِبَةُ الشرّ والحرب .

وفي القاموس: " النواصب والناصبة وأهل النصب المتدينون بِبُغض علي – رضي الله عنه – ؛ لأنهم نصبوا له ، أي عادوه ". وقال ابن تيمية في بيان عقيدة أهل السنة والجماعة :" ويحبون أهل بيت رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ويتولونهم ويحفظون فيهم وصية رسول الله – صلى الله عليه وسلم–، ويتبرؤون من طريقة الروافض الذين يبغضون الصحابة ويسبونهم، ومن طريقة النواصب الذين يؤذون أهل البيت بقول أو عمل ويمسكون عما شجر بين الصحابة " فالنواصب هم الذين عادوا أهل البيت ، لاسيما علياً – رضي الله عنه – فمنهم من يسبُّه ومنهم من يفسِّقه ومنهم من يكفره.

(مختار الصحاح ١ / ٢٧٥ ) (منهاج السنة٣٣٩/٧)، (العقيدة الواسطية ٣ / ١٥٤ )

(٢) لسان الميزان (٦/ ٣٣٧)

(٣) ميزان الاعتدال (٣/ ٤٩٩)

وعنه: أبو القاسم الطبراني في معجمه، وأبو شعيب الحراني وهو أكبر منه، وأبو بكر الشافعي، وابن عدي، وأحمد بن كامل، وخلق كثير.(١)

قال ابن يونس: صنف تصانيف حسنة تدل على سعة علمه.(٢)

وقال المعافى بن زكريا النهرواني: علاّمة وقته، وإمام عصره، وفقيه زمانه.(٣)

وقال محمد بن خزيمة: ما أعلم على أديم الأرض أعلم منه، ولقد ظلمته الحنابلة. (٤)

وقال الخطيب: كان أحد أئمة العلماء، يحكم بقوله ويرجع إلى رأيه؛ لمعرفته وفضله.(٥)

وقال الذهبي في "التذكرة": الإمام، العلم، الفرد، الحافظ، أحد الأعلام، وصاحب التصانيف.(٦)

وقال في "السير": الإمام، العلم، المجتهد، عالم العصر، صاحب التصانيف البديعة. أكثر الترحال، ولقي نبلاء الرجال، وكان من أفراد الدهر علما وذكاء، وكثرة تصانيف، قل أن ترى العيون مثله، وكان من أئمة الاجتهاد.(٧)

وقال فيه – أيضا –: كان ثقة، صادقا، حافظا، رأسا في التفسير، إماما في الفقه، والإجماع، والاختلاف، علامة في التاريخ، وأيام الناس، عارفا بالقراءات، وباللغة وغير ذلك.(٨)

وقال سبط بن العجمي في "الكشف الحثيث": الإمام المفسر، أبو جعفر

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٤/ ٢٦٧)
(٢) تاريخ ابن يونس المصرى (٢/ ١٩٥)
(٣) سير أعلام النبلاء (١٤/ ٢٦٧)
(٤) المصدر السابق
(٥) تاريخ بغداد (٢/ ٥٤٨)
(٦) تذكرة الحفاظ (٢/ ٢٠١)
(٧) سير أعلام النبلاء (١٤/ ٢٦٧)
(٨) تذكرة الحفاظ (٢/ ٢٠١)

شيخ الإسلام، وصاحب التصانيف الباهرة. وقال – أيضا –: ثقة، صادق، فيه تشيع وموالاة لا تضر.[١]

ومات عشية يوم الأحد ليومين بقيا من شوال، سنة عشر وثلاثمائة، وقد جاوز الثمانين سنة بخمس أو ست سنين.[٢]

**قلت: ثقة إمام.**

**•مناقشة قول السليماني، وتعقب الذهبي له:**

**وافق الذهبي في تعقبه على السليماني الحافظ ابن حجر؛ فقال:**

**(ولو حلفت أن السليماني ما أراد إلا الآتي لبررت، والسليماني حافظ متقن كان يدري ما يخرج من رأسه فلا أعتقد أنه يطعن في مثل هذا الإمام بهذا الباطل، والله أعلم.**

**وإنما نبز بالتشيع لأنه صحح حديث غدير خم[٣].**

**وقد اغتر شيخ شيوخنا أبو حيان[٤] بكلام السليماني فقال في الكلام**

---

(١) الكشف الحثيث (ص: ٢٢١)

(٢) ينظر: الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي (٢/ ٨٠٠)، تاريخ بغداد (٢/ ٥٤٨)، تاريخ دمشق لابن عساكر (٥٢/ ١٨٨)، سير أعلام النبلاء (١٤/ ٢٦٧)، تذكرة الحفاظ (٢/ ٢٠١)، ميزان الاعتدال (٣/ ٤٩٨)، تاريخ الإسلام (٧/ ١٦٠)، لسان الميزان (٩/ ٢٢١)، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (٨/ ٢١٥)، طبقات الحفاظ للسيوطي (ص: ٣١٠)، الكشف الحثيث (ص: ٢٢١)

(٣) غدير خُمّ: بين مكة والمدينة، وأصل الغدير من غادرت الشيء إذا تركته وهو فعيل بمعنى مفعول كأنّ السيل غادره في موضعه. وخُمّ اسم موضع الغدير، قال الزمخشريُّ: خُمّ اسم رجل صبّاغ أضيف إليه الغدير الذي بين مكة والمدينة بالجحفة. وقال الحازمي: خمّ واد بين مكة والمدينة عند الجحفة به غدير، عنده خطب رسول الله –صلى الله عليه وسلم–، وهذا الوادي موصوف بكثرة الوخامة. وحديث الغدير حديث مشهور. ينظر: معجم البلدان (٢/ ٤٤٥، ٤/ ٢١٣).

(٤) أبو حيان هو: مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ يُوسُفَ بن حيان النفزي نسبة إلى نَفْزة قبيلة من البربر الْغَرْنَاطِيُّ الأَنْدَلُسِيُّ الْجَيَّانِيُّ، الإِمَامُ أَبُو حَيَّانَ. نحويّ عصره ولغويّه ومفسّره ومحدّثه ومقرئه ومؤرخه وأديبه. ولد بمطخشارس، مدينة من حاضرة غرناطة. وأخذ القراءات عن أبي جعفر بن الطباع، والعربية عن أبي الحسن الأبذي وجماعة. وتقدم في النحو، وأقرأ في حياة شيوخه بالمغرب وسمع الحديث بالأندلس وإفريقيا والإسكندرية ومصر والحجاز من نحو خمسين وأربعمائة شيخ. وتولّى تدريس التفسير بالمنصورية، والإقراء بجامع الأقمر. مات سنة خمس وَأَرْبَعين وَسَبْعمائة. من تصانيفه: البحر المحيط في تفسير القرآن، تحفة الاديب بما في القرآن من الغريب، الاعلام بأركان الاسلام، والتذييل والتكميل في شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد في النحو.
معجم الشيوخ للسبكي (ص: ٤٧٢)، الوافي بالوفيات (٥/ ١٨٥)، معجم المؤلفين (١٢/ ١٣٠)

**على (الصراط) في أوائل تفسيره: وقال أبو جعفر الطبري وهو إمام من أئمة الإمامية: الصراط بالصاد لغة قريش إلى آخر المسألة.**[١]

**ونبهت عليه لئلا يغتر به فقد ترجمه أئمة النقل في عصره وبعده فلم يصفوه بذلك. وإنما ضره الاشتراك في اسمه واسم أبيه ونسبته وكنيته ومعاصرته وكثرة تصانيفه والعلم عند الله تعالى، قاله الخطيب.**

**وأخرج ابن عساكر من طريق محمد بن علي بن محمد بن سهل بن الإمام قال: سمعت أبا جعفر الطبري وجرى ذكر "علي" فقال أبو جعفر: من قال إن أبا بكر وعمر ليسا بإمامي هدى أيش هو؟ فقال له ابن الأعلم: مبتدع فقال له الطبري منكرًا عليه: مبتدع مبتدع، هذا يقتل، من قال: إن أبا بكر وعمر ليسا بإمامي هدى يقتل يقتل**[٢]**)**[٣].

**قلت: يسلم للحافظين الذهبي، وابن حجر تعقبهما من وجوه:**

**الأول:** أن الذي رمي بالرفض هو محمد بن جرير بن رستم أبو جعفر الطبري، وإنما ضره الاشتراك في اسمه واسم أبيه ونسبته وكنيته ومعاصرته وكثرة تصانيفه، وفي ترجمة "محمد بن جرير بن رستم أبو جعفر الطبري" من لسان الميزان: (رافضي له تواليف منها كتاب "الرواة عن أهل البيت". رماه بالرفض عبد العزيز الكتاني).[٤]

**الثاني:** لم يوافق السليماني أحد من الأئمة على اتهام الرجل بالرفض إلا ما نقله ابن حجر عن أبي حيان صاحب البحر المحيط، والذي وجدته في

---

(١) الذي وجدته في "البحر المحيط": (أبو جعفر الطوسي)؛ فلعله أراد: محمد بن الحسن بن عليّ، أبو جعفر الطُّوسِيّ، شيخ الشّيعة وعالمهم. قال الذهبي: له تفسير كبير عشرون مُجلَّدة، وعِدَّة تصانيف مشهورة. قدِم بغداد وتعيّن، وتفقَّه للشّافعيّ، ولزم الشّيخ المُفيد مُدَّة، فتحوَّل رافضيًا. وحدَّث عن هلال الحفَّار. روى عنه ابنه أبو عليّ الحسن. وقد أُحْرِقت كتبه غير مرة، واختفى لكونه ينقص السَّلف، وكان ينزل بالكَرْخ، ثمّ انتقل إلى مشهد الكوفة. مات سَنَةَ سِتِّيْنَ وَأَرْبَعِ مائَة. البحر المحيط (١/ ٤٥)، سير أعلام النبلاء (١٨/ ٣٣٤)، تاريخ الإسلام (١٠/ ١٢٢)

(٢) أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق – ترجمة محمد بن جرير الطبري (٥٢/ ٢٠١)

(٣) لسان الميزان (٧/ ٢٦)

(٤) لسان الميزان (٧/ ٢٩)

مطبوع "البحر المحيط": (أبو جعفر الطوسي)؛ وليس (أبو جعفر الطبري).

**الثالث:** عقيدة الرجل التي نقلها ابن حجر عن ابن عساكر (من قال: إن أبا بكر وعمر ليسا بإمامي هدى يقتل يقتل)

## (٩) "مِسعَر بْن كِدام"

**قال الإمام الذهبي – رحمه الله –: (مسعر بن كدام فحجة إمام: ولا عبرة بقول السليماني: كان من المرجئة: مسعر، وحماد بن أبي سليمان، والنعمان، وعمرو بن مرة، وعبد العزيز بن أبي رواد، وأبو معاوية، وعمرو بن ذر ... وسرد جماعة.**

**قلت: الارجاء مذهب لعدة من جلة العلماء، لا ينبغي التحامل على قائله.)**[١]

**•ترجمة "مِسعَر بْن كِدام":**

هو مِسعَر بْن كِدام بْن ظُهَير، أَبو سَلَمة، الهِلاَلِيُّ، العامِرِيُّ، الكُوفيُّ.

روى عن عطاء وسعيد بن أبي بردة ومحارب بن دثار وعبد الملك بن عمير وأبي إسحاق السبيعي وحبيب بن أبي ثابت والحكم بن عتيبة وقتادة وواصل الأحدب وهلال الوزان ومعبد بن خالد والأعمش ومنصور، وجماعة. روى عنه سليمان التيمي وابن إسحاق وهما أكبر منه وشعبة والثوري ومالك بن مغول وهما من أقرانه وابن عيينة وابن المبارك وعيسى بن يونس ووكيع ويحيى بن أبي زائدة ويحيى بن آدم ويحيى القطان وأبو أحمد الزبيري ويحيى بن سعيد الأموي وأبو نعيم، وآخرون.[٢]

قال حفص بن غياث عن هشام بن عروة: ما قدم علينا من العراق أفضل من أيوب ومن ذاك الرواسي يعني مسعرًا لأن رأسه كان كبيرًا.[٣]

(١) ميزان الاعتدال (٤/ ٩٩)

(٢) تهذيب الكمال (٢٧/ ٤٦١)

(٣) تهذيب التهذيب (١٠/ ١١٣)

وقال ابن المديني: قلت ليحيى بن سعيد أيما أثبت هشام الدستوائي أو مسعر؟ قال ما رأيت مثل مسعر كان مسعر من أثبت الناس.[١]

وقال عمرو بن علي: سمعت ابن مهدي يقول: حدثنا أبو خلدة فقال له أحمد بن حنبل كان ثقة وكان مؤدبًا، وكان خيارا الثقة شعبة ومسعر.[٢]

وقال الحربي عن الثوري: كنا إذا اختلفنا في شيء سألنا عنه مسعرًا؛ قال: وقال شعبة كنا نسمي مسعرًا المصحف.[٣]

وقال إبراهيم بن سعيد الجوهري: كان يسمى الميزان.[٤]

وقال أبو زرعة الرازي: سمعت أبا نعيم يقول: كان مسعر شكاكًا في حديثه، وليس يخطئ في شيء من حديثه إلا في حديث واحد. [٥]

وقال أبو بكر بن أبي شيبة عن وكيع: شك مسعر كيقين غيره.[٦]

وقال العجلي كوفي: ثقة ثبت في الحديث، وكان الأعمش يقول: شيطان مسعر يستضعفه فيشككه في الحديث، وكان يقول الشعر.[٧]

وقال عبد الجبار بن العلاء عن ابن عيينة: كان من معادن الصدق.[٨]

وقال أبو طالب عن أحمد: كان ثقة خيارًا حديثه حديث أهل الصدق. [٩]

وقال إسحاق بن منصور عن ابن معين: ثقة.[١٠]

وقال ابن عمار: مسعر حجة، ومن بالكوفة مثله! [١١]

وقال ابن أبي حاتم عن أبي زرعة: ثقة؛ قال: وسئل أبي عن مسعر

---

(١) سير أعلام النبلاء (٧/ ١٦٣)
(٢) تهذيب التهذيب (١٠/ ١١٣)
(٣) المصدر السابق.
(٤) المصدر السابق.
(٥) تهذيب التهذيب (١٠/ ١١٣)
(٦) تهذيب التهذيب (١٠/ ١١٣)
(٧) الثقات للعجلي (ص: ٤٢٦)
(٨) سير أعلام النبلاء (٧/ ١٦٣)
(٩) بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم (ص: ١٤٩)
(١٠) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٨/ ٣٦٩)
(١١) سير أعلام النبلاء (٧/ ١٦٣)

وسفيان فقال: مسعر أعلي إسنادًا وأجود حديثًا وأتقن، ومسعر أتقن من حماد بن زيد.(١)

وقال الآجري عن أبي داود: مسعر أعلي صاحب شيوخ روى عن مائة لم يرو عنهم سفيان، وقال محمد بن عمار بن الحارث الرازي سمعت أبا نعيم يقول: سمعت الثوري يقول: الإيمان يزيد وينقص، ثم قال: أقول بقول سفيان، ولقد مات مسعر وكان من خيارهم فما شهد سفيان جنازته يعني من أجل الإرجاء.(٢)

قال عمرو بن علي مات سنة ثلاث وخمسين وقال أبو نعيم مات سنة خمس وخمسين.(٣)

قال ابن حجر في التقريب: ثقة ثبت فاضل.(٤)

قال أحمد في رواية ابن إبراهيم: أما مسعر فلم أسمع منه أنه كان مرجئا، ولكن كانوا يقولون: إنه كان يستثني.(٥)

**قلت: ثقة ثبت، واتهامه بالإرجاء ليس بقادح فيه؛ قال الذهبي – كما تقدم –: (الإرجاءُ مذهب لِعِدَّة من جِلَّة العلماء، ولا ينبغي التحاملُ على قائله).**

**•مناقشة قول السليماني، وتعقب الذهبي له:**

طعن السليماني في مسعر بسبب الإرجاء مردود؛ فإرجاء مسعر – على فرض ثبوته – ليس بمذموم؛ لأن الإرجاء يطلق على عدة معان:

قال ابن منظور: المرجِئة صنف من المسلمين يقولون: الإيمان قول بلا عمل، كأنهم قدَّموا القول وأرجئوا العمل أي أخّروه؛ لأنهم يرون أنهم لو لم يصلوا ولم يصوموا لنجاهم إيمانهم.(٦)

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٨/ ٣٦٩)
(٢) سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل (ص: ١٧٨)
(٣) تاريخ الإسلام (٤/ ٢١٢)،
(٤) تقريب التهذيب (ص: ٥٢٨)
(٥) بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم (ص: ١٤٩)
(٦) لسان العرب (١/ ٨٤)

وقال ابن الأثير: ورد في الحديث ذكر المرجئة: هم فرقة من فرق الإسلام يعتقدون أنه لا يضر مع الإيمان معصية كما أنه لا ينفع مع الكفر طاعة، سُمُّوا مرجئة؛ لأن الله أَرْجَأَ تعذيبهم على المعاصي. (١)

وقال ابن منظور مُعلِّقًا على كلام ابن الأثير: ولو قال ابن الأثير هُنا: سموا مرجئة؛ لأنهم يعتقدون أن الله أرجأ تعذيبهم على المعاصي كان أجود.(٢)

ويقول الشهرستاني: الإرجاء على معنيين:

أحدهما: بمعنى التأخير، كما في قوله تعالى: {قَالُواْ أَرْجِهْ وَأَخَاهُ}(٣) أي أمهِلْه وأَخِّره.

والثاني: إعطاء الرجاء.

أما إطلاق اسم المرجئة على الجماعة بالمعنى الأول فصحيح؛ لأنهم كانوا يؤخرون العمل عن النية والعقد، وأما بالمعنى الثاني فظاهر؛ لأنهم كانوا يقولون: لا تضر مع الإيمان معصية كما لا تنفع مع الكفر طاعة.(٤)

ويُطلق الإرجاء على معانٍ أخرى مشروعة، وعلى هذه الإطلاقات فليس كل من أطلق عليه الإرجاء متهمًا في دينه ومرميًا بالبدعة؛ بل يُنظر في المعنى الذي أطلق عليه، فإن كان بالمعنى المشروع فهو من أهل السنة والهداية، وإن كان بالمعنى المذموم فهو من أهل الضلالة والغواية.

وهذه المعاني ليست بتهمة يطعن بها على الرواة، ويمكن حصرها في ثلاثة معانٍ:

**١- المعنى الأول:**

يطلق الإرجاء على تأخير القول في الحكم في تصويب إحدى الطائفتينِ المتقاتلتينِ بعد مقتل عثمان ابن عفان - رضي الله عنه-.

قال الحافظ ابن حجر: منهم من أراد بالإرجاء تأخير القول في تصويب

(١) النهاية (٢/ ٢٠٦)

(٢) لسان العرب (١/ ٨٤)

(٣) [الشعراء: ٣٦]

(٤) الملل والنحل (١/ ١٣٩)

إحدى الطائفتينِ اللتين تقاتلتا بعد عثمان.[١]

ويقول الشيخ ظفر أحمد التهانوي: ولا يخفى أن الإرجاءَ بهذا المعنى ليس من الضلالة في شيء؛ بل هو – والله– الورَعُ والاحتياط.[٢]

وأول من قال بالإرجاء بهذا المعنى المشروع هو التابعي الجليل أبو محمد الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب الهاشمي المدني المتوفى سنة مائة المعروف والده بابن الحنفية.[٣]

قال الحافظ الذهبي: الإرجاء الذي تكلم به معناه أن يرجأ أمر عثمان وعليٍّ إلى الله تعالى فيفعل فيهم ما يشاء، ولقد رأيت أخبار الحسن بن محمد في مُسند عليٍّ ليعقوب بن شيبة، فأورد في ذلك كتابه في الإرجاء، وهو نحو ورقتين فيها أشياء حسنة، وذلك أن الخوارج تولت الشيخين وبَرِئت من عثمان وعلي، وعارضهم السبيئِّة فبرئت من أبي بكر وعمر وعثمان وتولت عليًّا وأفرطت فيه. وقالت المرجئة: الأولى نتولى الشيخينِ ونُرجِئ عثمان وعليًّا فلا نتولاهما ولا نتبرأ منهما.[٤]

وقال الحافظ ابن حجر: المراد بالإرجاء الذي تكلم الحسن بن محمد فيه غير الإرجاء الذي يعيبه أهل السنة المتعلق بالإيمان.[٥]

**٢– المعنى الثاني:**

ويُطلق الإرجاء على من اعتقد الإيمان بالله تعالى بقلبه وأقر به بلسانه وأخل بالعمل، بأن ضيَّع شيئًا من الفرائض أو ارتكب بعض الكبائر، كان مؤمنًا مذنبًا يستحق العذاب بالنار، وأمره مرجأ، أي مؤخَّرٌ إلى اللهِ تعالى، إن شاء عفا عنه وإن شاء عذَّبه، وهذا ما ذهب إليه أهل السنة والجماعة مع اختلافهم في التعبير عنه.

يقول الشهرستاني: وقيل: الإرجاء تأخير حكم صاحب الكبيرة إلى يوم

(١) هدي الساري ص (٤٥٩)
(٢) قواعد علوم الحديث ص(٢٣٢– ٢٣٤)
(٣) ينظر ترجمته في تهذيب الكمال (٦/ ٣١٦)
(٤) تاريخ الإسلام (٣/ ٣٥٨)
(٥) تهذيب التهذيب (٢/ ٣٢١)

القيامة، فلا يقضى عليه بحكم ما في الدنيا، من كونه من أهل الجنة أو من أهل النار.[١]

ويقول سعد الدين التفتازاني: اشتهر من مذهب المعتزلة أن صاحب الكبيرة بدون التوبة مُخلَّدٌ في النار وإن عاش على الإيمان والطاعة مائة سنة، ولم يُفرِّقوا بين أن تكون الكبيرة واحدة أو كثيرة، واقعة قبل الطاعات أو بعدها أو بينهما، وجعلوا عدم القطع بالعقاب وتفويض الأمر إلى الله –يغفر إن شاء ويعذب إن شاء على ما هو مذهب أهل الحق– إرجاءً بمعنى أنه تأخير للأمر وعدم جزم بالعقاب والثواب، وبهذا الاعتبار جُعِلَ أبو حنيفة وغيره من المرجئة.[٢]

وقال الطحاوي: وأهل الكبائر من أمة محمد – صلى الله عليه وسلم– في النار لا يخلدون، إذا ماتوا وهم موحدون، وإن لم يكونوا تائبين، بعد أن لقوا الله عارفين، وهم في مشيئته وحكمه، إن شاء غفر لهم وعفا عنهم بفضله كما ذكر –عز وجل– في كتابه {وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَآءُ}[٣] وإن شاء عذبهم في النار بعدله، ثم يُخرجهم منها برحمته وشفاعة الشافعين من أهل طاعته ثم يبعثهم إلى جنته.

وقال أبو الصلت عبدالسلام بن صالح الهروي: سمعتُ سُفيان ابن عُيَيْنَةَ يقولُ: ما قدم علينا خراساني أفضل من عبدالله بن واقد الهروي. قلتُ له: فإبراهيم بن طهمان؟ قال: كان ذلك مُرجئًا. قال أبو الصلت: لم يكن إرجاؤهم هذا المذهب الخبيث: إن الإيمان قول بلا عمل، وإن ترك العمل لا يضر مع الإيمان؛ بل كان إرجاؤهم أنهم يرجون لأهل الكبائر الغفران، ردًّا على الخوارج وغيرهم الذين يكفرون الناس بالذنوب وكانوا يُرجئون ولا يُكفرون بالذنوب ونحن كذلك.[٤]

---

(١) في الملل والنحل (١/ ١٣٩)

(٢) شرح المقاصد (٢/ ٢٣٨)

(٣) [النساء: ٤٨]

(٤) تهذيب الكمال (٢/ ١١١)، تاريخ بغداد (٦/ ١٠٩، ١١٠)

**٣- المعنى الثالث:**

يطلق على إرجاء العمل من أن يكون من أركان الإيمان الأصلية، وهو إرجاء الحنفية الذين هم مرجئة أهل السنة.

يقول اللكنوي: قد يُطلق الإرجاء على الأئمة القائلين بأن الأعمال ليست بداخلة في الإيمان وبعدم الزيادة والنقصان، وهو مذهب أبي حنيفة وأتباعه، من جانب المحدثين القائلين بالزيادة والنقصان وبدخول الأعمال في الإيمان.(١)

وقال ابن حزم: ذهب قوم إلى أن الإيمان هو المعرفة بالقلب والإقرار باللسان معًا، فإذا عرف المرء الدين بقلبه وأقرّ بلسانه فهو مسلم كامل الإيمان والإسلام، وأن الأعمال لا تسمى إيمانًا، ولكنها شرائع الإيمان، فهذا قول أبي حنيفة النعمان بن ثابت الفقيه وجماعة من الفقهاء.(٢)

وذهب سائر الفقهاء وأصحاب الحديث والمعتزلة والشيعة وجميع الخوارج إلى أن الإيمان هو المعرفة بالقلب بالدين والإقرار به باللسان والعمل بالجوارح، وإن كل طاعة وعمل خير فرضًا كان أو نافلة فهي إيمان، وكل ما ازداد الإنسان خيرًا ازداد إيمانه، وكلّما عصى نقص إيمانه.

قال ابن حزم: أقرب فرق المرجئة إلى أهل السنة من ذهب مذهب أبي حنيفة الفقيه إلى أن الإيمان هو التصديق باللسان والقلب معًا، وأن الأعمال إنما هي شرائع الإيمان وفرائضه فقط.(٣)

**•نخلص من هذا إلى أن الإرجاء يُطلق على قسمين:**

**أحدهما:** الإرجاء الذي هو ضلال وهو الذي مرَّ ذكره.

**وثانيهما:** الإرجاء الذي ليس بضلال، ولا يكون صاحبه عن أهل السنة والجماعة خارجًا؛ ولهذا ذكروا أن المرجئة فرقتان: مرجئة الضلالة، ومرجئة أهل السنة، وأبو حنيفة وتلاميذه وشيوخه وغيرُهم من الرواةِ الأثبات إنما عُدُّوا من مرجئة أهل السنة لا مرجئة أهل الضلالة.(٤)

---

(١) الرفع والتكميل ص (٣٦٧)

(٢) الفصل في الملل والأهواء والنحل (٣/ ١٠٦)

(٣) الفصل في الملل والأهواء والنحل (٢/ ٨٨)

(٤) الرفع والتكميل ص(٣٦٠)، إيقاظ (٢٢)

## الخاتمة

تمت بحمد الله تعالى هذه الدراسة لتعقبات الإمام الذهبي على الحافظ السليماني من خلال كتاب "ميزان الاعتدال"، وهذه أهم النتائج التي توصلت إليها:

١- منهج السليماني في الجرح فيه تعنت وإسراف وحطٌ على أئمة مشهورين.
٢- عدد الرواة الذين تعقبهم الإمام الذهبي على الحافظ السليماني تسعة رواة.
٣- تعقبات الذهبي كلها يسلم له فيها.
٤- هذه التعقبات لا تنقص من قدر الحافظ السليماني؛ فالذهبي ذكر أقوال السليماني في أكثر من ستين موضعًا؛ لم يتعقبه إلا في تسعة منها.
٥- تعقبات الذهبي على السليماني هي لرواة معظمهم أئمة أعلام؛ أمثال الزبير بن بكار، أبي القاسم البغوي، عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي، ابن جرير الطبري، مسعر بن كدام.
٦- هذه التعقبات أكثرها يدور حول الرمي بالبدعة (خمسة مواضع)، وخاصة الرفض، والارجاء.

## ﴿ فهرس الآيات القرآنية ﴾

| م | الآيـــــــــة | السورة، ورقم الآية | رقم الصفحة |
|---|---|---|---|
| ١ | {وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَآءُ} | [النساء: ٤٨] | ٤٥٧ |

## ﴿ فهرس الأحاديث ﴾

| مطلع الحديث | درجة الحديث | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ | صحيح | ٤٢٥ |
| رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – فِي صَلَاةِ الظُّهْرِ يَرْفَعُ يَدَيْهِ إِذَا كَبَّرَ | صحيح لغيره | ٤٢٢ |
| رُفِعْتُ إِلَى السِّدْرَةِ | صحيح | ٤٢٧ |
| فُرِجَ عَنْ سَقْفِ بَيْتِي وَأَنَا بِمَكَّةَ | صحيح | ٤٢٨ |
| كَانَ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ رَفَعَ يَدَيْهِ | صحيح لغيره | ٤١٨ |

## ﴿ فهرس الأعلام، والرواة ﴾

| م | الاسم | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| ٣ | إِبْرَاهِيْم بن طَهْمَان | ٤١٤ |
| ٦ | أبو الزبير المكي | ٤٢٠ |
| ١٥ | أبو حيان الأندلسي | ٤٥٠ |
| ١ | أحمد بْن عليّ بْن عَمْرو السليماني | ٤٠٢ |
| ٧ | جابر بن عبد الله | ٤٢٢ |
| ٨ | الزبير بن بكار | ٤٢٩ |
| ١٠ | عبد الرحمن بن أبي حاتم | ٤٣٧ |

| م | الاسم | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| ٩ | عبد الله بن محمد بن عبد العزيز | ٤٣٢ |
| ١١ | عمار رزيق | ٤٤٢ |
| ١٢ | عيسى بن عُبيد | ٤٤٣ |
| ١٣ | الفَضْلُ بنُ الحُبَابِ | ٤٤٤ |
| ٢ | مُحَمَّد بن أَحْمد بن عُثْمَان الذهبي | ٤٠٦ |
| ١٤ | محمد بن جرير الطبري | ٤٤٨ |
| ٤ | مُحَمَّدُ بنُ يَحْيَى | ٤١٨ |
| ١٦ | مِسعَر بْن كِدام | ٤٥٢ |
| ٥ | مُوسَى بن مَسْعُود النَّهْدِيّ | ٤١٨ |

## ﴿ فهرس المصادر والمراجع ﴾


- القرآن الكريم.
- أحوال الرجال للجوزجاني، المحقق: عبد العليم عبد العظيم البَستوي، دار النشر: حديث أكاديمي – فيصل آباد، باكستان، عدد الأجزاء: ١.
- الآداب الشرعية والمنح المرعية، لابن مفلح، الناشر: عالم الكتب، عدد الأجزاء: ٣.
- الإرشاد في معرفة علماء الحديث، للخليلي، المحقق: د. محمد سعيد عمر إدريس، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩، عدد الأجزاء: ٣.
- الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود وعلى محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى – ١٤١٥ هـ، عدد الأجزاء: ٨ .
- أعيان العصر وأعوان النصر، للصفدي، المحقق: الدكتور علي أبو زيد، الدكتور نبيل أبو عشمة، الدكتور محمد موعد، الدكتور محمود سالم محمد، الناشر: دار الفكر المعاصر، بيروت – لبنان، دار الفكر، دمشق – سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م، عدد الأجزاء: ٥.
- الأنساب للسمعاني، المحقق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ – ١٩٦٢ م، عدد الأجزاء: ١.
- بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم، المؤلف: لابن عبد الهادي الصالحي، تحقيق وتعليق: الدكتورة روحية عبد الرحمن السويفي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م.
- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، المحقق: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر – بيروت، الطبعة: ١٤٢٠هـ، البداية والنهاية لابن كثير المحقق: علي شيري، الناشر: دار إحياء التراث العربي، الطبعة: الأولى ١٤٠٨، هـ – ١٩٨٨ م.

- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، للشوكاني، الناشر: دار المعرفة – بيروت، عدد الأجزاء:٢.
- بغية الطلب في تاريخ حلب لابن العديم، المحقق: د. سهيل زكار، الناشر: دار الفكر، عدد الأجزاء: ١٢
- تاج العروس للزبيدي، الناشر: دار الهداية.
- تاريخ ابن أبي خيثمة، المحقق: صلاح بن فتحي هلال، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م.
- تاريخ ابن معين – رواية الدارمي، المحقق: د. أحمد محمد نور سيف، الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق، عدد الأجزاء: ١.
- تاريخ ابن معين – رواية الدوري، المحقق: د. أحمد محمد نور سيف، الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي – مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩ – ١٩٧٩، عدد الأجزاء: ٤.
- تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين، المحقق: صبحي السامرائي، الناشر: الدار السلفية – الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ – ١٩٨٤، عدد الأجزاء: ١
- تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين لابن شاهين، المحقق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م. عدد الأجزاء: ١.
- تاريخ الإسلام للذهبي، المحقق: الدكتور بشار عوّاد معروف،الناشر: دار الغرب الإسلامي،الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣ م، عدد الأجزاء: ١٥.
- التاريخ الكبير للبخاري، الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان، عدد الأجزاء: ٨.
- تاريخ بغداد للخطيب، المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢ م، عدد الأجزاء: ١٦.

- تاريخ دمشق لابن عساكر المحقق: عمرو بن غرامة العمروي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عام النشر: ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م، عدد الأجزاء: ٨٠ (٧٤ و ٦ مجلدات فهارس).
- التحبير في المعجم الكبير للسمعاني، المحقق: منيرة ناجي سالم، الناشر: رئاسة ديوان الأوقاف – بغداد، الطبعة: الأولى، ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م، عدد الأجزاء: ٢.
- تحرير تقريب التهذيب – الدكتور بشار عواد معروف، الشيخ شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م، عدد الأجزاء: ٤.
- تذكرة الحفاظ للذهبي، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م، عدد الأجزاء: ٤.
- تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال للذهبي، تحقيق: غنيم عباس غنيم - مجدي السيد أمين، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعه: الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م، عدد الأجزاء: ١١.
- تعجيل المنفعة لابن حجر، المحقق: د. إكرام الله إمداد الحق، الناشر: دار البشائر . بيروت، الطبعة: الأولى . ١٩٩٦م، عدد الأجزاء: ٢.
- تقريب التهذيب لابن حجر المحقق: محمد عوامة، الناشر: دار الرشيد – سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ – ١٩٨٦، عدد الأجزاء: ١.
- التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد لابن نقطة، المحقق: كمال يوسف الحوت، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م، عدد الأجزاء: ١.
- التمييز لمسلم، المحقق: د. محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: مكتبة الكوثر – المربع – السعودية، الطبعة: الثالثة، ١٤١٠، عدد الأجزاء: ١.
- تهذيب التهذيب لابن حجر، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند. الطبعة: الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ، عدد الأجزاء: ١٢.

- تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي، المحقق: د. بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ – ١٩٨٠، عدد الأجزاء: ٣٥.
- الثقات لابن حبان طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، الطبعة: الأولى، ١٣٩٣ هـ = ١٩٧٣، عدد الأجزاء: ٩.
- الثقات للعجلي، الناشر: دار الباز، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م، عدد الأجزاء: ١.
- الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة لابن قطلوبغا، تحقيق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، الناشر: مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة صنعاء، اليمن، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م، عدد الأجزاء: ٩ (٨ ومجلد للفهارس).
- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن – الهند، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٢٧١ هـ ١٩٥٢ م.
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية – صيدر اباد/ الهند، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م، عدد الأجزاء: ٦.
- ذيل تذكرة الحفاظ للحسيني، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م، عدد الأجزاء: ١.
- ذيل طبقات الحفاظ للسيوطي، المحقق: زكريا عميرات، الناشر: دار الكتب العلمية، عدد الأجزاء: ١
- ذيل ميزان الاعتدال للعراقي، المحقق: علي محمد معوض / عادل أحمد عبدالموجود، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ – ١٩٩٥م، عدد الأجزاء: ١.

- الرفع والتكميل للكنوي، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٧هـ، عدد الأجزاء: ١.
- الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم للذهبي، المحقق: محمد إبراهيم الموصلي، الناشر: دار البشائر الإسلامية – بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م، عدد الأجزاء: ١.
- السُّنة لابن أبي عاصم، المحقق: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠، عدد الأجزاء: ٢.
- سنن الدارقطني، تحقيق: شعيب الارنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٤ م، عدد الأجزاء: ٥.
- سؤالات السلمي للدارقطني، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ، عدد الأجزاء: ١.
- سؤالات حمزة بن يوسف السهمي، المحقق: موفق بن عبد الله بن عبدالقادر، الناشر: مكتبة المعارف – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ – ١٩٨٤، عدد الأجزاء: ١.
- سير أعلام النبلاء للذهبي، المحقق : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة : الثالثة ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م، عدد الأجزاء : ٢٥ (٢٣ ومجلدان فهارس).
- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، للالكائي، تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، الناشر: دار طيبة – السعودية، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٣م.
- شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط – عبد الله بن المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: العاشرة، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م، عدد الأجزاء: ٢.

- شرح المقاصد للتفتازاني، الناشر:عالم الكتب، سنة الطبع:١٤١٩هـ – ١٩٩٨م، الطبعة الثانية، المطبعة:بيروت – لبنان.
- شرح النووي على مسلم، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢، عدد الأجزاء: ١٨ (في ٩ مجلدات).
- الضعفاء الكبير للعقيلي، المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: دار المكتبة العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م، عدد الأجزاء: ٤.
- الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي، المحقق: عبد الله القاضي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦، عدد الأجزاء: ٣ × ٢.
- طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى، المحقق: محمد حامد الفقي، الناشر: دار المعرفة – بيروت، عدد الأجزاء: ٢.
- طبقات الشافعية الكبرى للسبكي، المحقق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ، عدد الأجزاء: ١٠.
- طبقات الشافعيين لابن كثير، تحقيق: د أحمد عمر هاشم، د محمد زينهم محمد عزب، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية، تاريخ النشر: ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣ م، عدد الأجزاء: ١.
- طبقات الفقهاء الشافعية لابن الصلاح، المحقق: محيي الدين علي نجيب، الناشر: دار البشائر الإسلامية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٢م، عدد الأجزاء: ٢.
- الطبقات الكبرى لابن سعد، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٠ هـ – ١٩٩٠ م، عدد الأجزاء: ٨.
- طبقات المدلسين لابن حجر العسقلاني، المحقق: د. عاصم بن عبدالله القريوتي، الناشر: مكتبة المنار – عمان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ – ١٩٨٣، عدد الأجزاء: ١.

- طبقات المفسرين للسيوطي، المحقق: علي محمد عمر، الناشر: مكتبة وهبة – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦، عدد الأجزاء: ١.
- طبقات علماء الحديث لابن عبدالهادي، تحقيق: أكرم البوشي، إبراهيم الزيبق، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٦ م، عدد الأجزاء: ٤.
- العقيدة الواسطية لابن تيمية، الناشر: مكتبة المعارف، الرياض – المملكة العربية السعودية، الطبعة: بدون طبعة أو عام نشر، عدد الأجزاء: ١
- العلل الصغير للترمذي المحقق: أحمد محمد شاكر وآخرون، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، عدد الأجزاء: (مطبوع بآخر المجلد الخامس).
- فتح الباري لابن حجر العسقلاني، الناشر: دار المعرفة – بيروت، ١٣٧٩، عدد الأجزاء: ١٣.
- الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم الناشر: مكتبة الخانجي – القاهرة، عدد الأجزاء: ٥ × ٣
- قواعد في علوم الحديث للتهانوي ، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، دار النشر:، مكتب المطبوعات الإسلامية، تاريخ النشر: ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م، بلد النشر:، سوريا، المدينة :، حلب، رقم الطبعة:٥.
- الكاشف للذهبي، المحقق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية – مؤسسة علوم القرآن، جدة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م.
- الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود– علي محمد معوض، الناشر: الكتب العلمية – بيروت–لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ١٩٩٧م
- الكشف الحثيث لسبط ابن العجمي، المحقق: صبحي السامرائي، الناشر: عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ – ١٩٨٧، عدد الأجزاء: ١.
- اللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير، الناشر: دار صادر – بيروت.

- لسان العرب لابن منظور، الناشر: دار صادر، بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤١٤ هـ، عدد الأجزاء: ١٥.
- لسان الميزان لابن حجر العسقلاني المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: دار البشائر الإسلامية، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٢ م، عدد الأجزاء: ١٠، العاشر فهارس.
- مَجْمُوع الْفَتَاوَى لِابْنِ تَيْمِية، المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، عام النشر: ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
- مختار الصحاح لزين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي، المحقق: يوسف الشيخ محمد، الناشر: المكتبة العصرية – الدار النموذجية، بيروت – صيدا، الطبعة: الخامسة، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م، عدد الأجزاء: ١.
- المختلطين للعلائي، المحقق: د. رفعت فوزي عبد المطلب، علي عبد الباسط مزيد، الناشر: مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م، عدد الأجزاء: ١.
- معجم البلدان لياقوت الحموي الناشر: دار صادر، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٩٥ م، عدد الأجزاء: ٧.
- معجم الشيوخ للسبكي المحقق: الدكتور بشار عواد – رائد يوسف العنبكي – مصطفى إسماعيل الأعظمي، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى ٢٠٠٤، عدد الأجزاء: ١.
- معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة، الناشر: مكتبة المثنى – بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت، عدد الأجزاء: ١٥.
- معجم لغة الفقهاء لمحمد رواس قلعجي، وحامد صادق قنيبي، الناشر: دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.

- معرفة علوم الحديث للحاكم، المحقق: السيد معظم حسين، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م،عدد الأجزاء: ١.
- المغني في الضعفاء للذهبي، المحقق: نور الدين عتر، الناشر: إدارة إحياء التراث – قطر، عدد المجلدات: ٢.
- الملل والنحل للشهرستاني، الناشر: مؤسسة الحلبي، عدد الأجزاء: ٣.
- المنتخب من معجم شيوخ السمعاني، دراسة وتحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، الناشر: دار عالم الكتب، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٦م، عدد الأجزاء: ١.
- منهاج السنة النبوية لابن تيمية، المحقق: محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م، عدد المجلدات: ٩.
- نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة للتنوخي، عام النشر: ١٣٩١ هـ، عدد الأجزاء: ٨.
- النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير الجزري، الناشر: المكتبة العلمية – بيروت، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى – محمود محمد الطناحي، عدد الأجزاء: ٥.
- الوافي بالوفيات للصفدي، المحقق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، الناشر: دار إحياء التراث – بيروت، عام النشر:١٤٢٠هـ– ٢٠٠٠م، عدد الأجزاء: ٢٩.
- وفيات الأعيان لابن خلكان، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر – بيروت، عدد الأجزاء: ٧.